جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم الإقتصاد التطبيقي

بحث بعنوان :

العوامل المؤثـرة على الميزان التجاري في السودان
خلال الفترة (2016_1992)

Factors affecting the trade balance in Sudan during the period (2016-1992)

إعداد :

عبد القـيوم أحمـد إبراهيـم بـلـه
مهـــند حمـــد أحمـد نوريـــن
هبـــه إبراهـيم حسـن الفكـي
ولاء عبـــدالقادر أحمـــد علـي

إشـراف الدكتورة :
ميساء سعـيد أحمد سعيـد

اكتوبر 2017

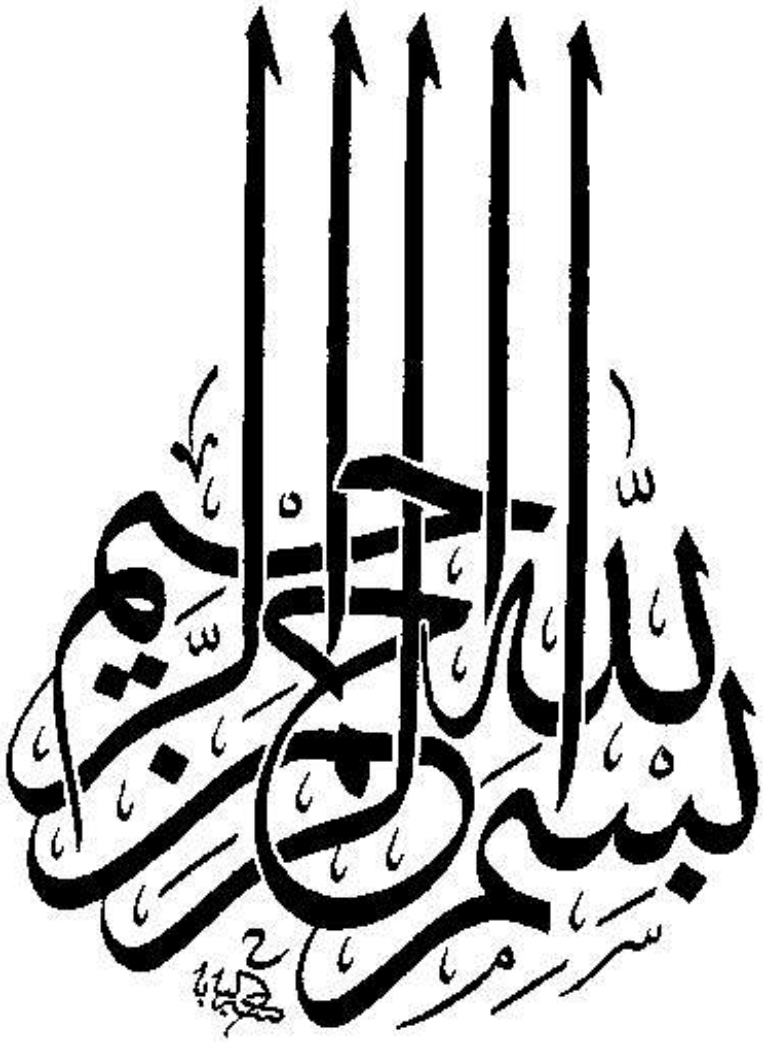
بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية : ١٠٩

الإهـــداء

رب لك الحمد العظيم لذاتك حمداً وليس لواحد إياك

إن لم تكن عيني تراك فإنني في كل شئ إستبين علاك

يا منبت الأزهار عاطرة الشذى ما خاب يوماً من دعا ورجاك

بعد أن أنعم علينا بإتمام بحثنا نحب أن نهديه كعربون محبة رمزي.

إلى....

أنشودة الحنان ونبع العطاء والسخاء من سهرت على راحتي التي منحها الله المواهب والعطايا وجعلها أحق الناس بحسن الصحبه والعشرة إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله إليك يا من تسكن الجنة تحت أقدامها أمي الغالية الحبيبة دعيني أترفق إلى عتابك وأرتمي تحت أعتاب بابك وهذه العبرة تخنقني والدمعة تسبقني عندما يشتد همي من يحتويني غير قلبك.

أمي العزيزة....

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ألى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم إلى القلب الكبير إلى بحر العطاء الذي لا ينضب أبداً من علمني الحياة وزرع في نفسي حب العلم والعمل وأزال العقبات إلى رمز الإنسانية ورمز التقوى والطيبة والمروءة والرجولة والكرم من أوجدني في هذه الدنيا يا مصدر فخري كفاني فخراً أن تكون أنت.

أبي الغالي.....

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من أثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة من أفخر بهم وأعتز بوجودهم من أينعوا زهوراً في حديقة حياتي لتتم سعادتي بهم.

إخوتي.....

إلى من كانوا ملاذنا ملجئنا إلى من تذوقنا معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله إخوتي بالله ومن أحببناهم في الله إلى الباحثين عن السعادة الحقيقية في ظلام الشقاء الناظرين إلى الغد المشرق المنتظرين قافلة الأيام رفقائنا في الدرب.

أصدقائنا و زملائنا .....

إلى من علمنا وأخذ بيدنا وأنار لنا طريق العلم والمعرفة إلى من شجّعنا في رحلتنا إلى التمييز والنجاح إلى من ساندنا ووقف بجانبنا فكانوا سبباً في تحفيزنا إلى سليل عائلة التبجيل فلا إنصاف ايضاهي أهل الوفاء .

أساتذتنا الأجلاء .....

إلى من يجمع بين سعاتنا وحزننا إلى من نعرفهم ولن يعرفوننا إلى من أتمنى أن نذكرهم إذا ذكرونا إلى من نتمنى أن تبقى صورهم في عيوننا إلى كل من كان النجاح طريقه والتفوق هدفهم والتمييز سبيلهم إليكم جميعاً الشكر والتقدير والإحترام.

الشكر والتقـــديـــر

يعجز اللسان في كثير من الاحيان عن ترجمة الشعور بالكلمات وتنخفض حروف الشكر أولاً وأخيراً إلى اللـــــــــــه سبحانه وتعالى الذي وفقنا لإعداد هذا البحث والصلاة والسلام على قائد الأغر المحّجلين وإمام المتقين محمد أشرف خلق الله اجمعين، وقيل من لا يشكر الناس لا يشكر الله.

" كن عالـــــــماً ... فان لم تستطع فكن متعلـــــماً ، فان لم تستطع فحـــب العلمـــــــــاء ، فان لم تستطع فلا تبغضـــــــــــهـــم .لابد لنا ونحن نخـــطـــوا خطواتنـــــــــــا الأخيرة في الحياة الجامعيـــــــــــة من وقفة ، نعـــود الي اعوام قضيناها في رحـــاب الجامعـــة مـــع اساتذتنا الكـــــرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين في ذلك جهـــوداً كبيرة في بناء جيـــل الغـــد لتبعث الامة من جديد قبل ان نمضي نقدم أسمى ايات الشكر و الإمتنان والتقدير والمحبة الي الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة .

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أستذتنا الأفاضـــــل

والشكر موصول **للدكتورة/ميساء سعيد** التي لم تبخل علينا بوقتها وخبرتها وملاحظاتها القيمة واضاءت لنا الطريق في مجال البحث والتقصي لها التجلة والاحترام

كما نخص بالشكر لذلك **الصرح الشامخ ومنارة العلم والمعرفـــة جامعـــة الســـودان للعلـــوم والتكنولوجيا** والشكر كل الشكر الى الذين لم يبخلو علينا بالمعلومات

ولا يفتتي ان اشكر **الاستاذ /عمر الطيـب** الذي وقف بجانبنا واعننا بمعلوماتـــه واجاباتـــه فجزاه الله عنا خير الجزاء .

وكذلك نشكر كل من ساعدنا علي إتمام هذا وقدم لنا يد العون وزودنا بالمعلومات اللازمة في تمام هذا البحث وكانت لهم ايادي بيضاء لإنجاز هذا العمل المقدر الذي نتمنى ان يكـــون قـــد أوفى غرضه.

المستخلص

تناولت الدراسة موضوع العوامل المؤثرة على الميزان التجاري وتهدف بذلك إلى التعرف على أهم مكونات الميزان التجاري و التعرف على العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني و كذلك وضع التوصيات التي تساعد الباحثين في هذا المجال. وتهتم الدراسة بتوضيح أهمية الميزان التجاري كعامل لتسوية ميزان المدفوعات و كذلك تسعى لتحديد العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني وتحديد مدى مساهمته على أمكانية التنبؤ بالنتائج لتعضيد الإيجابيات منها وتجنب السلبيات باستخدام القرارات الإدارية الملائمة . وتلخصت مشكلة الدراسة في وجود عجز مستمر في الميزان التجاري . وافترضت الدراسة وجود علاقة طردية بين سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني و العجز في الميزان التجاري وكذلك وجود علاقة طردية بين الواردات والعجز في الميزان التجاري كما افترضت وجود علاقة عكسية بين الصادرات و العجز في الميزان التجاري وكذلك علاقة عكسية بين الصادرات البترولية وعجز الميزان التجاري. وتناولت الدراسة منهج التحليل الوصفي والمنهج القياسي .وتتلخص اهم النتائج في أنه يؤثر سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني إيجاباً على العجز في الميزان التجاري وكذلك يؤثرحجم الواردات إيجاباً على عجز الميزان التجاري أما الصادرات فإنها تؤثر سلباً على العجز في الميزان التجاري و كذلك الصادرات البترولية تؤثر سلباً على عجز الميزان التجاري ،وأوصت الدراسة بأن يعمل البنك المركزي على تحديد سعر صرف مناسب وتقليل التذبذب فيه والعمل على تقليل الواردات والتركيز على إستيراد مدخلات الإنتاج ،وكذلك العمل على زيادة الصادرات وتحديدا الصادرات المصنعة بدلاً من تصدير المواد الخام إضافة إلى ذلك الإستقلال الأمثل للموارد المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي.

Abstrac

The study dealt with the factors that affect the trade balance and aim to identify th most important components of the trade balance and identify the factors affecting the Sudanese trade balance, as well as making recommendations that help researchers in this field. The study is concerned with clarifying the importance of the trade balance as a factor for balance of payments settlement. It also seeks to determine the factors that affect the Sudanese trade balance and determine the extent of its contribution to the credibility of the forecasting of the results to support the positive ones and avoid negatives using appropriate administrative decisions. The problem of the study was summarized as a continuous deficit in the trade balance. The study assumes that there is a positive relationship between the exchange rate of the dollar against the Sudanese pound and the deficit in the trade balance, as well as the positive relationship between imports and deficit in the trade balance. It also assumed an inverse relationship between exports and trade balance deficit, as well as an inverse relation between oil exports and trade deficit. The most important results are that the exchange rate of the dollar against the Sudanese pound positively affects the deficit in the trade balance, and the imports positively affect the deficit of the trade balance. The exports negatively affect the deficit in the trade balance. On the deficit of the trade balance. The study recommended that the central bank work to determine an appropriate exchange rate and reduce volatility in it and work to reduce imports and focus on the import of production inputs, as well as work on increasing exports, specifically manufactured exports instead of addressing Raw materials Avavh to that optimal independence of local resources and encourage local production

قائمة المحتويات :

الموضوعات	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهـــداء	ب- ج
الشكر والتقدير	د
المستخلص	هـ
Abstrac	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الجدوال	ط
قائمة الأشكال	ي
الفصل الاول **الإطار المنهجي و الدراسات السابقة**	
اولاً: الإطار المنهجي	3-1
ثانياً: الدراسات السابقة	10 -4
الفصل الثاني **الإطار النظري**	
المبحث الاول: مفاهيم الميزان التجاري واقسامه	14 -11
المبحث الثاني : مفهوم ميزان المدفوعات ونظرياته	18 -14
المبحث الثالث :الإختلال في الميزان التجاري	25 -19

الفصل الثالث **العوامل المؤثرة على الميزان التجاري**	
المبحث الاول : سعر الصرف	28-26
المبحث الثاني : الصادرات البترولية	31-29
المبحث الثالث : الصادرات والواردات غير بترولية	38-32
المبحث الرابع: الورادات	46-39
المبحث الخامس: الميزان التجاري في السودان	
الفصل الرابع **التحليل الإقتصادي للمؤاشرات الإقتصادية**	
المبحث الاول: التمثيل البياني للمؤاشرات والتوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	52-47
المبحث الثاني: بناء وتوصيف نموذج العوامل المحددة للميزان التجاري	63-53
المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات	65-64
الفصل الخامس	
النتائج	66
التوصيات	66
المصادر والمراجع	69 -67
الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحه
1-3	تتطور الميزان التجاري في السودان	15
2-3	الصادرات السودانية خلال الفترة 1992-2016	43
3-3	الوردات السودانية خلال الفترة 1992-2016	45
4-4	نتائج التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث	52
5-4	نتائج إختبار ديكي فوللر المعدل لمتغيرات الدراسة	55
6-4	نتائج التقييم الإقتصادي للنموذج الأول وتـــأثيره على الميزان التجاري	56
7-4	نتائج تقـــدير دالة سعر الصرف والواردات والصادرات على الميزان التجاري	57
8-4	نتائج التقييم الاحصائى لدالة ســـعر الصرف والواردات والصادرات على الميزان التجاري	58
9-4	نتائج التقييم القياسي	60
10-4	نتائج التقييم الإقتصادي لدالة الصادرات البترولية في الميزان التجاري	60
11-4	نتائج تقدير الصادرات البترولية على الميزان التجاري	61
12-4	نتائج التقييم الإحصائى لدالة الصادرات البترولية على الميزان التجاري	62
13-4	نتائج التقيم الإحصائي	63

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (1)	يوضح سعر الصرف	47
شكل رقم (2)	يوضح الواردات	48
شكل رقم (3)	يوضح التطورات في الصادرات خلال الفترة (1992-2016 م)	49
شكل رقم (4)	يوضح التطورات في الصادرات البترولية خلال الفترة (1992-2016 م)	50
شكل رقم (5)	يوضح التطورات في الميزان التجاري خلال الفترة (1992-2016م)	51

الفصل الأول

المقدمة

المقدمة:

يرتبط السودان بالدول الأخرى بروابط متشابكة من العلاقات الدولية وهو يؤثر و يتأثر بالدول التي يتعامل معها دبلوماسياً وثقافياً واقتصادياً. وهذه الاطروحة االمتداخلة من العلاقات تبدو ملامحها في سيرة الدولة التنموية ، الا ان المعاملات الاقتصادية مع الدول الاخرى تبدو جلية واضحة وذلك لامكانية تقديرها نقدياً في شكل مدفوعات و متحصلات تسمي بميزان المدفوعات .

ميزان المدفوعات ينقسم الي حسابين اولهما الحساب الجاري الذي يتضمن الميزان التجاري وحساب الخدمات ، ثانياً حساب راس المال او ميزان تجارة السلع وتظهر فيه القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين .

السودان في تطوره يحتاج للسلع المستوردة النهائية الوسيطة سواء كانت استهلاكية او رأسمالية لرفاهية افراد المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم فالسلع المستوردة تتبع اهميتها بتغطيتها للطلب المحلي للسلع التي لايمكن تصنيفها محلياً او لشح انتاجها محلياً كما ان الواردات قد تتوفر للمستهلك بجودة اعلي واسعار اقل إذ لا مناص من وجودها لتطور وتنمية الدولة والمواطن كما يخفي ان السلع المستوردة قد تشكل مدخرات انتاج بالنسبة للصناعات المحلية .

مشكلة البحث:

زاد في الأونة الأخيرة عجزالميزان التجاري نتيجة لإرتفاع الواردات عن الصادرات مسببة عجزاً مستمراً (الميزان) تخلله بعض الأعوام (1990،2000،2004،2007،2011) حقق الميزان فائضاً طفيفاً قد يرجع الى عوامل معينة مثل تصدير البترول فى تلك الفترة. هذا الإختلال أدى الى تغيرات كبيرة فى الأوضاع الإقتصادية في السودان مما يجعلنا أن نتسأل

ماهي تلك العوامل التي تؤدي الي حدوث فائض اوعجز في الميزان التجاري؟ هل يعتبر سعر الصرف هو المؤثر على الميزان التجاري؟ ام انا الميزان التجاري ادى الـــي تـــدهور ســـعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية الأخري؟ وهل يعتبر تصدير البترول السوداني في تلك الفترة هو العامل الذي ادى الى حدوث فائض؟ وهل تلعب الصادرات والـــواردات دوراً فـــي عجز الميزان التجاري؟.

اسئلة البحـــث:ـ

ماهو اثر سعر الصرف علي الميزان التجاري ؟

ماهو اثر تصدير البترول السوداني علي الميزان التجاري؟

ماهو اثر الصادرات والواردات علي الميزان التجاري؟

فـرضيات البحـــث:ـ

1- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف الدولار مقابل الجنيه السوداني والعجز في الميزان التجاري.

2- توجد علاقة عكسية بين الصادرات البترولية والعجز فى الميزان التجاري.

3- توجد علاقة عكسية بين الصادرات والعجز في الميزان التجاري.

4 – توجد علاقة طردية بين الواردات والعجز في الميزان التجاري.

اهـمية البـحـث:ـ

ايماناً باهمية الميزان التجاري كعامل لتسوية ميزان المدفوعات التجاري .

ايضا تسعى الدراسة لتحديد العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني وتحديـــد مـــدى مساهمته في تفعيله علاوة على ذلك إمكانية التنبؤ بالنتائج لتعضيد الإيجـــابي منهـــا وتجنـــب السلبيات بإستخدام القرارات الادارية الملائمة.

اهـداف البحـــث:ـ

1ــ التعرف على أهم مكونات الميزان التجاري .

2ــ التعرف على العوامل المؤثرة على الميزان التجاري السوداني .

3ــ وضع التوصيات التي تساعد الباحثين في هذا المجال .

منـهج البحـــث:ـ

إستخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي والمنهج القياسي .

حـدود البحـث:ـ

الحدود المكانية جمـــهـــورية الســـــــــودان.

الحدود الزمانية 1992- 2016م.

مصادر جمع البيانات:ـ

المصادر الثانوية متمثلة في المراجع والمجلات العلمية المصادر الاولية تعتمد علـــي التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني .

هيـكل البـحث:ـ

يتكون البحث من خمسة فصول الأول وهو الإطار المنهجي وبه مبحثـــان المبحـــث الأول خطة البحث والمبحث الثاني الدراسات السابقة والفصل الثاني وهو الاطار النظري وبه ثلاثة مباحث المبحث الاول يتناول مفاهيم الميزان التجاري واقسامه والمبحث الثاني يتنـــاول الميزان التجاري في السودان والمبحث الثالث الإختلال في الميزان التجاري أما الفصل الثالث يتناول العوامل المؤثرة علي الميزان التجاري وبه اربعة مباحث الاول يتناول سعر الصـــرف اما المبحث الثاني يتناول الصادرات البترولية السودانية والمبحث الثالث الصادرات السودانية المبحث الرابع الواردات السودانية وأما الفصل الرابع يتناول تحليل المتغيـــرات وبـــه ثلاثـــة مباحث المبحث الاول التمثيل البياني للمؤشرات و التوصيف الإحصائي للمتغيرات الدراســـة والثاني:بناء وتوصيف نموذج العوامل المحددة للميزان التجاري في الســـودان واماالمبحـــث الثالث مناقشة الفرضيات والفصل الخامس يتناول النتائج التوصيات.

الدراسات السابقة.

هنالك عدد من الدراسات التي إطّلعنا عليها وتناولت موضوع الدراسة منها على سبيل المثال مايلي:

1/**عبدالعزيز برتة** (2014م):

تنحصر المشكلة في مدى تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي و الدينار الجزائري بالنسبة لليورو على الميزان التجاري؟،ـ ما هي اهم المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف ؟ و كيف تساهم هذه المتغيرات في تحديد سعر الصرف في ظل انظمة الصرف المختلفة؟،هل لظهور العملة الاوربية الموحدة تاثيرات على مكانة الدولار في الاقتصاد العالمي؟، و هل هنالك علاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار الامريكي بالنسبة للدينار و رصيد الميزان التجاري الجزائري؟، و هل هنالك تغيرات بين سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الامريكي و رصيد الميزان التجاري الجزائري؟. وتفترض الدراسة انه يتأثر سعر الصرف بجملة من المتغيرات الموضوعية و غير الموضوعية وعلى اساس هذه المتغيرات تجتهد السلطة النقدية لكل بلد في اختيار نظام صرف ملائم يتماشى مع اهداف السياسة الاقتصادية الكلية له، كما انها تفترض ان تدهور سعر صرف الدولار امام اليورو يؤثر سلباً على المكانة الاقتصادية للدولار في السوق العالمية وانه توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل و علاقة نسبية بين تغيرات سعر صرف الدولار الامريكي للدينار الجزائري على الميزان التجاري، وايضاً افترضت وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل و علاقة نسبية بين تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو و الميزان التجاري الجزائري. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وكانت نتائج الدراسة انه اصبح اليورو في وقت ليس بالطويل منافساً للدولار في مجمل المعاملات الأقتصادية اي

سيطر اليورو على حصة هامة من الديون و الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي،وايضاً انه من مصلحة الدول الغربية المصدرة للبترول عموماً والجزائر خصوصاً ان يتم التحكم في عملية تسعير النفط وهذا من اجل تفادي مخاطر الصرف على معاملاتها النفطية، وكذلك يعتبر الاتحاد الاوربي اهم شريك تجاري للجزائر، كذلك حقق الميزان التجاري الجزائري فائض خلال فترة1 الدراسة ألاان هذا لا يدل على تحسين الاقتصاد الجزائري لأن هذا الفائض بسبب ارتفاع اسعار المحروقات التي تعتبر الدعامة الاساسية لتنمية القطاعات الاخرى. وكانت التوصيات انه يجب ترشيد النفقات واستغلال التدفقات المالية الضخمة الناتجة من ارتفاع اسعار النفط للنهوض بالقطاعات الإقتصادية الاخرى و تنمية القطاع السياحي، وايضاً يجب العمل على تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات الغير نفطية ورسم سياسات فعالة لتطوير القطاع الانتاجي، وكذلك تنويع مصادر الواردات خارج منطقة اليورو و تنويع الاحتياطات من الصرف الأجنبي وعدم الاعتماد على عملات تمتاز بعدم الاستقرار1.

2/ دوحة سلمي(2011م):

تنحصر المشكلة في قدرات الإنتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب دون اللجو للإستيراد وتمكن ايضاً قدرات التصدير المرتبطة اساساً بمتغير خارجي وهو سعر النفط ومتغير اساسي وهو ضعف الحقول المشرفة علي النضوب ويترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف وابتداء على ما سبق نصيق الاشكالية في ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وماهي سبل علاجه في الجزائر؟. تتلخص الفرضية في ان تقتضي النظرية الإقتصادية بان تخفيض قيمة عملة الصادرات تؤدي الى تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم الواردات في المدى الطويل وايضاً تفترض الدراسة

[1] . عبدالعزيز برتة، تقلبات سعر الصرف وانعكاسها علي الميزان التجاري 2014-1999م ،رسالة ماجستير ، منشورة ، الجزائر.

تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل الـــى زيـــادة حجـــم الصـــادرات وإنخفاض حجم الواردات. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقـــات بيت المتغيرات بالإضافة الي المنهج الإحصائي القياسي.وكانت النتايج بينـــت الدراســـة ان الدينار الجزايري كان مقيماً باعلي من قيمته الحقيقية خلال 1964-1987م بسب الرغبـــة المفروضة عليه انذاك وقد كان لإنهيار اسعار البترول 1986م أثر ســـلبي علـــى الاقتصـــاد الوطني كما شهد نظام صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ترمـــي فـــي مجملهـــا علـــى ديناميكية النظام النقدي والإقرارات الإقتصادية المحلية بما ان إعتماد الإقتصـــاد الجزائـــري بالدرجة الاولي على المحروقات البترولية والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تغلبات الاســـعار العالمية للبترول. ومن توصيات الدراسة ضرورة القيام بتعديلات حقيقية في الهيكل الاقتصادي لسياسة التخفيض بالوقوف على شروط نجحها ومدى توفرها في الإقتصاد المطلق لها من اجل الوصول الي الأثار الايجابية الحقيقة منها ومدى ان حوالي 98% من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات. توصي الدراسة بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافيـــاً وعدم الإعتماد على المحروقات[1].

3/ ابراهيم محمد اسحاق (2010م):

تنحصر مشكلة البحث في وجود عجز التمويل المصرفي لقطاع الصادر أما فـــروض الدراسة فهي التمويل المصرفي لا يتلأم مع حجم النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي ذو أثر ضئيل على الميزان التجاري السوداني ومنح التمويل لقطاع الصادر في بنك تنمية الصادرات يتأثر سلبا بمقدرة وزارة المالية. والنتايج التي توصلت اليها الدراسة هـــي ضـــعف التمويـــل المصرفي لقطاع الصادر اثر سلباً علي اسهام هذا القطاع الحيوي في النمو الاقتصادي الـــذي

[1] .دوحه سلمي، اثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري وسبل علاجها، يسكرة الجزائر، العام،2011م.

تحقق في البلاد وحجم التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك التجارية السودانية ذو اثر ضعيف في الميزان التجاري السوداني ضعف رأس مال بنك تنمية الصادرات حد من مقدرة البنك في منح التمويل المصرفي لقطاع الصادر وعدم كفاية روؤس اموال البنوك التجارية العاملة في السودان حد من مقدرتها على حصولها على تمويل من مؤسسات التمويل الخارجي وكانت التوصيات السعي وراء انشاء مؤاسسات مالية ضخمة لتوفير التمويل لقطاع الصادر وزيادة روؤس اموال البنوك التجارية وفتح المنافسة بينها وبين مؤسسات التمويل الخارجي يؤدي الى زيادة حجم الصادر السوداني والإستفادة القصوى من خدمات الوكالة الوطنية والتأمين وتمويل الصادرات لحد مخاطر تمويل قطاع الصادر.وتتبع هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي [1].

4/ سارة يونس الشيخ(2008م):

تنحصر المشكلة في تقيم السياسات النقدية والتمويلية علي الميزان التجاري ومدى كفاءة هذه السياسات وتأثيرها على الاستقرار و التوازن في الداخل والخارج بالإضافة الى السياسات النقدية والتمويلية التي إتبعها بنك السودان المركزي في الفترة من 2008-1990 واهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة السياسات النقدية التمويلية التي اتبعها بنك السودان المركزي خلال فترة الدراسة كان لها دور إيجابي في ضبط حركة الصادرات والواردات . وايضاً هذه السياسات ساهمت في توجيه المصارف بتوظيف قدر كبير من سقوفها الائتمانية لتمويل سلع الصادر في القطاع الزراعي والحيواني ومن توصيات الدراسة يجب الاهتمام بتنويع قطاع الصادرات الزراعية والحيوانية لما يتمتع به السودان من مزايا نسبية تحتاج

[1] . ابراهيم محمد اسحاق، اثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر على الميزان التجاري السوداني ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة غير منشورة ، 2010م.

تنمية التبادل الدولي والتجارة الخارجية الى حزمة متكاملة من السياسات في مختلف المجالات[1].

5/ عبدالوهاب محمد عبدالله (2007م):

تنحصر مشكلة الدراسة في سياسة التحرير الاقتصادي في السودان في الفترة -1992 2007م والى أي مدى هذه السياسات تحقق نجاحات في الميزان التجاري. افترضت الدراسة ان هنالك علاقة طرية بين انتهاج سياسة التحرير الإقتصادي وتحسن الميزان التجاري وان هنالك آثار سلبية وإيجابية لتطبيق سياسة التحرير الإقتصادي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي في تقيم أثر سياسة تحرير الاقتصادي على الميزان التجاري السوداني، اما نتائج الدراسة سياسة التحرير الإقتصادي في السوق المفتوح مؤشر قوي لتحريك النشاط الإقتصادي لزيادة انتاج السلع وتبادل الخدمات ومن ثم الي زيادة الصادرات علي الواردات وتحسين الميزان التجاري ومن خلال الدراسة لأثر سياسة التحرير علي اقتصاد السودان وتوصلنا الي النتيجة التالية ان هذه السياسة في السودان لا تؤدي الي معالجة العجز في الميزان التجاري بصورة كبيرة والسبب في ذلك لانه فتح افاق اوسع للواردات وان الجهاز الإنتاجي في السودان لا يتمتع بالمرونة الكافية التي تمكنه من التجاوب بتغيرات قوانين السوق وهيكل الواردات السودانية سلع رسمالية والسلع الإستهلاكية الاساسية اما الصادرات السودانية فمعظمها زراعية والمواد الخام خاصة ما قبل عام 2000م

كما اوصت الدراسة بالتوصيات التالية تنويع الصادرات وزيادة نسبة السلع المصنعة بدلاً من تصدير المواد الخام والزراعية ودعم نمو قطاعات الصادرات عبر التشجيع المادي المباشر

[1] . سارة يونس الشيخ ، اثرالسياسات النقدية والتمويلية علي الميزان التجاري ،رسالة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م

لمنتجي ومصدري السلع ذات القيمة المضافة والعمل على تقليل السلع الإستهلاكية المستوردة[1].

6/ قطان الويزة (2000م):

تلخصت مشكلة البحث في ماهية التجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد؟، وماهو ميزان المدفوعات؟، وماهية مكان تحديد التجارة الخارجية في الإصلاحيات الإقتصادية؟، وما هي وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال اصلاحيات التجارة الخارجية؟، وما هي الآثار المحتملة في ميزان المدفوعات بعد إنضمام الجزائر الى المنظمة العالمية؟. وافترضت الدراسة ان سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم بتنشيط القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد الذي يؤدي الى تحفيز الحركة التجارية المحلية وخلق خدمات جديدة وتطوير الصناعات الوطنية القادرة على التصدير. ويساهم تحرير التجارة الخارجية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات الجزائري. وتساهم سياسات إصلاح التجاره الخارجية في تخفيض نسبة مساهمة المحروقات في ميزان المدفوعات وتخفيض نسبة الواردات وتزيد نسبة مساهمة الصادرات التي تساهم في التقليل في المديونية الخارجية للجزائر.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الدراسة النظرية، و المنهج التحليلي. وكانت نتائج البحث ان الأزمة التي مرت بهاالجزائر بسبب الإعتماد علي المورد الوحيد في التصدير البترول دفعت بها الي تحرير تجارتها الخارجية وتبادل عملية تحريرتجارتها الخارجية. جاءت كحتمية وليس خيار وابدت الجزائر ارادة قوية وبذلت جهوداً معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية وبذلك انتهاج سياسة إصلاح اقتصادي لجميع فروع الأقتصاد الوطني وكذلك

[1] . عبدالوهاب محمد عبدالله علي ، اثر سياسات التحرير الاقتصادي علي الميزان التجاري السوداني، 2007م

ادت عملية التحرير الي زيادة المنافسة بين السلع الاجنبية والمحلية وكذلك ميزان المدفوعات الجزائرى يعتمد علي المواد الأولية من المحروقات في صادراته مع تزايد حجم الواردات.

وكانت توصيات الدراسة الشاملة لاقتصاد الجزائر بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة الخارجية لإيجاد الحلول وايضاً الاستمرار في تشجيع الأستثمارات والشركات الأجنبية وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع الى الأنشطة الانتاجية واضافة الى ذلك تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات[1].

وجهه الشبه بين الدراسة والدراسات السابقة:

1. تناولت كل من دراستنا والدراسات لاسابقة الصادرات والواردات السودانية .
2. تناولت دراستنا تصدير البترول .

أوجه الإختلاف:

1. تناولت دراسات التضخم.
2. تناولت السياسات النقدية.
3. تناولت اثر تحرير الاقتصاد السوداني.

ما تميزت به هذه الدراسة:

تناولت هذه الدراسة فترة زمنية من (1993م-2015م) وهذه الفترة لم تتناول في بقية الدراسات . وركزت على إستخدام سعر الصرف والصادرات لمتغيرات على الميزان التجاري.

[1] قطان الويزة، التجاره الخارجية في قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات رسالة منشورة جامعة البويره الجزائر، 2000م

الفصل الثاني

المبحث الاول : مفاهيم الميزان التجاري وأقسامه

المبحث الثاني : الميزان التجاري في السودان

المبحث الاول

مفهوم الميزان التجاري

اولاً: تعريف التجاري الميزان[1]:

يعرف الميزان التجاري علي انه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة بين المقيمين في بلد معين من جهة والمقمين في بقية بلدان العالم من جهة اخري في فتة معينة ، اصطلاح علي ان تكون سنة الميلادية وهو جزء من سجل اكبر يضم تبادل الخدمات والاموال ويسمي ميزان المدفوعات .

يظهر هنا رصيد معين فإذا كانت الصادرات اكبر في قيمتها من قيمة الواردات فإن الرصيد يكون ايجابياً اما اذا قيمة المستوردات اكبر من قيمة الصادرات فإن الرصيد يكون سلبياً ويطلق الإقتصاديون علي الميزان التجاري ذى الرصيد الايجابي الميزان التجاري الرابح كما يطلقون على الميزان التجاري ذي الرصيد السلبي اسم الميزان التجاري الخاسر.

ثانياً: مفهوم الميزان التجاري:[2]

يقصد به قيمة الصادرات بعد طرح الواردات، وعادةً ما يتم استبعاد الأشياء غير المنظورة ولا يشار إليها كعمليات تجارية او تجارة فعلية ويمكن إعطاء اسعار عند تسليم ظهر الباخرة تسلم بجانب الباخرة او بعد التخليص الجمركي او التصدير تسلم ظهر الباخرة.

---

[1] محمد العماري ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، دمشق ، 2004 ، ص 225

[2] مني عبدالله احمد ، اثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري 2000 ، ص 12 ، المكتبة المركذية جامعة الزعيم الازهري ، غير منشورة ، ص 44

ثالثاً: وظائف الميزان التجاري[1]:

تمثلت اهم وظائف الميزان التجاري في الاتي:

1/ يقدم بيانات هامة علي درجة ارتباط اقتصاد دولة مع اقتصاد الدول الاخرى في العالم.

2/ تفسير الظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإقتصاديات العالمية عن طريق البيانات الموضحة في الميزان التجاري. ويتم تسجيل المعاملات في الميزان التجاري في شكل قيود محاسبية مزدوجة. وتعتبر هذه الطريقة عن الميزان التجاري ان كل عملية لابد من ان يتأثر بها الطرفين وبنفس الدرجة . ويسمى الطرف الاول بالمدين والطرف الأخر بالدائن ويجب ان يتساوى اجمالي العناصر الدائنة مع اجمالي العناصر المدينة ويعكس الناتج الأخير ميزان المدفوعات الكلي الذي اما ان يكون فائض او عجز.

وينقسم ميزان المدفوعات الي قسمين رئسيان دائن ومدين وفقاً الي حسابات مختلفة تصف انواع مختلفة من المعاملات التي تحدث بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول المختلفة حيث تنقسم هذه الحسابات الي التجارة السلعية المنظورة وحسابات التجارة الخدمية غير المنظورة ان لبيانات ميزان المدفوعات الإعتمادات الخاصة التي تعبر عن[1] الأصوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد زاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

1/ان هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابلية تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي لانه يشكل حجم وهيكل كل الصادرات والمنتجات بما فيه حجم الإستثمارات ودرجة التوظيف و مستوى الأسعار والتكاليف.

[1] مني عبدالله احمد، نفس المرجع السابق،ص 13.

2/ يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة علي تخطيط وتوجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكلة الجامع كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب الطبيعي والجغرافي او عند وضع السياسات المالية والنقدية ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

3/ من المعاملات الإقتصادية التي تربط العالم الخارجي هي نتيجة اندماج في الإقتصاد الدولي لذلك فهي تقيس الموقف الدولي.[1]

[1] [1] مني عبدالله احمد، نفس المرجع السابق،ص 13.

المبحث الثاني

ميزان المدفوعات

تمهيد :

في الماضي القديم كانت كل قبيلة او حتى امة محدودة العلاقات مع القبائل الاخرى حيث كان هناك اعتماد شبه كلي على الذات ولكن بعد ان تعاظم شأن الامم والدول وتشابكت علاقاتها الخارجية بدأت كل امة في البحث عن كيفية تعظيم استفادتها من تلك العلاقات بان تكون صادراتها اكبر من وارداتها .وبالتالي تحقق النفع لاقتصادها ولمواطنيها.

ولكن كيف يمكنها التأكد من ان تلك التعاملات ايجابية او سلبية ؟ الاجابة كانت من خلال ما أطلق عليه ميزان المدفوعات.

فماذا يقصد بميزان المدفوعات؟ وماهو الغرض منه أي وظيفته؟ ومم يتكون(أي تقسيماته)؟ وكيف يتحقق التوازن؟ وهل توازن ميزان المدفوعات هدف بحد ذاته؟

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات : هو سجل محاسبي(أي تحسب فيه) منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة .عادة ما تكون سنة .

ويعرف صندوق النقد الدولي " ميزان المدفوعات "بانه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات او قيمة اصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الاخرى او بسبب هجرة الافراد وكذلك التغيرات في قيمة او مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

فالدولة شانها في تجارتها الخارجية شان التاجر العادي تمسك بدفتر عام نطلق عليه ميزان المدفوعات .وهذا الدفتر تسجل فيه السلع والخدمات ورؤوس الاموال التي يقدمها المقيمين في الدولة للمقيمين في دول اخرى (صادرات)وعلى الجانب الاخر تسجل فيه السلع والخدمات التي يقدمها المقيمين في تلك الدول الاجنبية للمقيمين في بلد هذا الميزان وليكن العراق مثل[1]ا.

في التعريف السابق وردت عدة مصطلحات يجب تفسيرها هي:

المعاملات الاقتصادية:

هي المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة او اداء خدمة او نقل الحق على صك مالي من شخص الى اخر.

اما المعاملات الاقتصادية الدولية فهي التي تدرج في ميزان المدفوعات وهي عبارة عن تلك المعاملات التي يترتب عليها نقل الحق على سلعة او خدمة او نقل الحق على صك مالي من شخص يقيم في البلد الى شخص غير مقيم وبالعكس.

ومن المعروف ان لكل دولة معاملاتها الخارجية فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات او افراد يقومون بالتصدير الى والاستيراد من الدول الاخرى كما انهم يقدمون للاجانب خدمات مختلفة مثل النقل والشحن والتامين... الخ من الخدمات كما يؤدى لهم في الوقت ذاته خدمات مماثلة من الاجانب وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها اجلا ام عاجلا وبكلمة اخرى فان المعاملات الاقتصادية التي تربط دول العالم بتيارات من المتحصلات والمدفوعات ليست من طبيعة واحدة فهناك المعاملات التي تاتي بايرادات للدولة(البلد)من العالم الخارجي وتلك المعاملات التي تقتضي قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجي ولذلك ينقسم ميزان المدفوعات راسيا الى جانبين:

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ،الفتح للطباعة والنشر ، ط1 ، الإسكندرية مصر ، 2003 – ، ص.100

أ. **جانب دائن :** وهو الجانب الذي تقيد فيه المعاملات التي تاتي للبلد بايرادات من العالم الخارجي وهو مايطلق عليه ايضا جانب الايرادات او المتحصلات.

ب. جانب مدين: وهو الجانب الذي تقييد فيه المعاملات التي تقتضي قيام البلد بمدفوعات للعالم الخارجي وهو مايطلق عليه جانب المدفوعات او جانب المصروفات.

المقيم وغير المقيم:

يعتبر المواطنون هم المقيمون عادة على اقليم الدولة وذلك يعني ان الاشخاص الذين يقمون مؤقتا او عرضا على ارض الدولة مثل السائحين من الاجانب لايعتبرون من المواطنون وعلى العكس فان الاقامة العارضة للوطنين خارج دولتهم لاترفع عنهم صفة الوطنية ولذلك لايعتبر اعضاء البعثات الدراسية او الدبلوماسية رغم وجودهم خارج الوطن مقيمون في الدولة المتواجدون فيها اذ انهم يخضعون لتوجيه ورقابة الدولة التي اوفدتهم .ام رجال الاعمال الذين يعيشون في الخارج اطول من فترة زمنية معينة (تحددها قوانين دولهم) فيعتبرون كمقيمين في الدولة الاجنبية . ام الشركات متعددة الجنسية التي لها فروع في اماكن مختلفة فهناك اتجاه لاعتبارها مقيمة في الدول الاجنبية التي تعمل في ظل قوانينها اما ادارتها العليا فتتبع موطن الشركة الام.

المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فتعتبر اجنبية بصرف النظر عن موقعها بينما لايكون مستخدموها كذلك[1].

وهكذا فان الاقامة الدائمة وليس الجنسية هي التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دوليا وما لايعتبر فالمعاملات الاقتصادية تكون دولية اذا تمت بين اشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى ولو كانت جنسيتهم واحدة وعلى العكس فلا تعد المعاملات دولية اذا عقدت بين اشخاص يقيمون

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص101

في دولة واحدة رغم انتمائهم الى جنسيات مختلفة لان لاشأن لميزان الدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين في نفس الدولة.

ويجب ان لاننسى ان مفهوم المقيمين يشمل كل الاشخاص الطبيعين والاعتبارين(بنوك، شركات، مؤسسات)

الفترة الزمنية: لاتوجد قاعدة ثابتة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي تكون في الغالب سنة فبعض الدول تحدد بداية السنة الميلادية وبعضها الهجرية وبعض الدول تبدأ سنتها في الاول من نيسان مثل اليابان اما الولايات المتحدة متعد تقديرات ميزان مدفوعاتها كل ثلاثة شهور وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقية الوضع الاقتصادي بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة.

ثانياً: اهمية ميزان المدفوعات:

قد يتسال البعض عن اهمية ميزان المدفوعات وهل له فائدة من خلال تدوين المعاملات الخارجية؟

يفيد ميزان المدفوعات في دراسة الوضع الاقتصادي للبلد على مدار فترة زمنية معينة وبالتالي يمكن لنا المقارنة بين وضعية الميزان في عام 1993 مثلا ووضعه في عام 2013 فبوجود هذا السجل المنظم لن نستطيع ان نحكم على الوضع الحالي ان نسير في الطريق الصحيح ام ان الامر يقتضي التعديل.

يفيد ميزان الدفوعات في دراسة تطور معاملاتنا الدولية واتجاهاتها من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن وكذلك حالة العجز والفائض من سنة مالية الى سنة مالية اخرى وبالتالي اتخاذ السياسات الكفيلة بالتغلب على اسباب العجز والبحث عن سبل تحقيق الفائض[1].

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص102

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة او الشاشة التي تعكس او التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد لبلد ما وهذا الامر يبد في غاية الاهمية بصفة

خاصة بالنسبة للمستثمرين الاجانب الذين يرغبون في الاستثمار في هذا البلد .فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثلا على مناخ الاستثمار وما اذا كان مشجعا ام طاردا.

يفيد وجود ميزان المدفوعات في التعرف على حقيقة الاحتياجات الداخلية والاجنبية من السلع المختلفة .فاذا لوحظ مثلا من خلال بيانات الميزان ان واردات العراق من سلعة ما في توسع مستمر فيمكن دراسة وبحث كيفية انتاجها في الداخل سواء باستثمارات وطنية او اجنبية أي تتم عملية اعادة ترتيب البيت من الداخل بناء على بيانات وتطور مؤشرات هذا الميزان.

مكونات ميزان المدفوعات:

يتم الحصول على البيانات اللازمة لاعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة:

1. تصدر الهيئة العامة للكمارك بيانات دورية عن قيمة السلع المصدرة والمستوردة.
2. تصدر الحكومة بيانات عن الانفاق الرسمي في الخارج (انفاق الهيئات الدبلوماسية والعلمية ، فوائد القروض الخارجية ، الدخل من الاستثمار، ارباح الاسهم والسندات فوائد السندات)
3. تظهر حسابات البنوك تفاصيل المعاملات في الاوراق المالية الاجنبية ومعظم عمليات الائتمان والقروض الخاصة.
4. تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تحصل على الاحتياطيات الدولية من (النقد الاجنبي ، الذهب، حقوق السحب الخاصة)[1].

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص 103

ولادراج هذه البيانات في ميزان المدفوعات وفقا لقاعدة القيد المزدوج فانه يمكن تصنيفها وفقا للنموذج الذي اعده صندوق النقد الدولي في ثلاثة حسابات هي:

- حسابات السلع والخدمات.
- حساب التحويلات من جانب واحد.
- حساب حركات رؤوس الاموال والذهب النقدي

كما موضح في الجدول التالي:

ميزان المدفوعات الدولية

متحصلات (+) مدفوعات (-) الصافي (+ او -)

اولا : حساب السلع والخدمات	**ثانيا : حساب التحويلات من جانب واحد**	**ثالثا : حساب حركات راس المال والذهب النقدي**	
		أ. القطاع غير النقدي(الخاص)	ب. القطاع النقدي (العام)
السلع	خاصة	التزامات طويلة الاجل	التزامات طويلة الاجل
خدمات النقل	عامة	التزامات قصيرة الاجل	التزامات قصيرة الاجل
التأمين		اصول طويلة الاجل	اصول طويلة الاجل
الرحلات الى الخارج		اصول قصيرة الاجل	اصول قصيرة الاجل
الدخول من الاستثمارات			الذهب النقدي
العمليات الحكومية			السهو والخطأ
الخدمات الاخرى			

1. **حساب السلع والخدمات** (**ميزان الحساب الجاري**):

تتعلق البنود الرئيسة لهذا الحساب بالمعاملات المنظورة (السلع) و غير المنظورة (الخدمات)

أ. **المعاملات المنظورة:**

يطلق عليها اسم التجارة المنظورة لانها تتناول سلعا مادية محسوسة تمر عادة تحت نظر السلطات الكمركية عند انتقالها من بلد الى اخر ويشتمل هذا الحساب على الصادرات والواردات السلعية.

وتقييد الصادرات المنظمورة في الجانب الدائن (+) وذلك نظرا لما يترتب على التصدير من انتقال ملكية السلع من المقيمين الى غير المقيمين وتقيد الواردات المنظورة في الجانب المدين (−) وذلك نظرا لما يترتب على الاستيراد من انتقال ملكية السلع من غير المقيمين الى المقيمين[1].

وهناك مشكلة تتعلق بالاساس الذي تقيد فيه قيمة الصادرات والواردات وترجع المشكلة الى ان البلدان المختلفة لاتتبع اساسا واحدا في هذا الخصوص فغالبا ماتقييد الصادرات على اساس قيمتها (F.O.B) (Free on board) (أي على اساس قيمتها في ميناء التصدير قبل ان تضاف اليها نفقات النقل والتأمين .وتقييد ثمن السلعة في ميناء الوصول على اساس قيمتها) (C.I.F) (Cost Insurance Freigh) أي على اساس ثمن السلعة في ميناء الوصول مضافا اليه نفقات النقل والتأمين ويؤدي هذا الاختلاف في الاساس الذي تقيد به قيمة الصادرات والواردات الى اختلاف قيمة السلعة في ميزان مدفوعات البلاد المصر عنها في البلد المستورد، حيث يعادل الفرق مقدار نفقات النقل والتامين من ميناء التصدير الى ميناء الاستيراد. ويرى

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص104

صندوق النقد الدولي ان تقيد كل من الصادرات والواردات بالقيمة (F.O.B)على ان تقييد نفقات النقل والتامين في البند الخاص بنفقات النقل والتامين.

ويطلق على هذا الحساب (الميزان التجاري) ويكون في صالح الدولة اذا كانت قيمة الصادرات اكبر من الاستيرادات وبالعكس.

ب. المعاملات غير المنظورة:

وتشمل على الصادرات والواردات من الخدمات ومن اهم ما تشتمل عليه هذه المعاملات:

1. **خدمات النقل :** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف انواع خدمات النقل (البري والبحري والجوي)التي تؤديها الدولة الى غير المقيمين(دائن)+او يؤديها الخارج الى مقيمين(مدين) وتشمل ايضا اجور شحن البضائع وثمن- تذاكر السفر ورسوم الموانئ واجور صيانة السفن والطائرات وتموينها بالوقود.
2. **التامين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بالتامين واعادة التامين (نقل حوادث حياة...الخ)
3. **الرحلات الى الخارج :** وتشمل مصروفات المسافرين سواء للدراسة او العلاج او السياحة او العمل وتقدر القيمة غالبا على متوسط يومي لمصروفات المسافر او على ماتقدمه اجهزة الرقابة على الصرف الاجنبي من بيانات.
4. **الدخول من الاستثمارات الخارجية** : وتشمل العائد من الاصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (مثل الفوائد وارباح من فروع وشركات تابعة في الخارج او دخل ناتج عن عقارات)او ارباح اسهم او فوائد قروض وسندات.
5. **العمليات الحكومية:** تتضمن المدفوعات الحكومية العسكرية(مصاريف قوات عسكرية في اطار اتفاقيات الدفاع المشترك)....او غير العسكرية(المساهمة في نفقات المنظمات الدولية ونفقات البعثات الدبلوماسية وفوائد القروض العامة.)

6. **الخدمات الاخرى :** يضم هذا البند الدخول المكتسبة من العمل في الخارج ل (غير المهاجرين) ومدفوعات الاتصالات (بريد ،تلفون، تلغراف) عمولات تجارية ، ايجار الافلام.

ومن السمات المميزة للمعاملات المنظورة وغير المنظورة انها تساهم في تكوين واستخدام الدخل القومي .فالدخل القومي لدولة ما يتمثل في ما تنتجه هذه الدولة من سلع وخدمات بعضها يستهلك داخليا والبعض الاخر يصدر الى الخارج، وتتصف هذه المعاملات بصفتي الدورية والتكرار سنة بعد اخرى وهي في جانب المتحصلات تمثل دخلا دوريا وفي جانب المدفوعات تمثل وجها من وجوه الانفاق المتكررة.

- **مقارنة بين اوضاع الميزان التجاري وميزان التجارة غير المنظورة:**

ان الميزان التجاري كما راينا يمثل نوعا معينا من المعاملات الجارية وهي مبادلات السلع واذا ما زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فاننا نقول ان هناك فائضا في الميزان التجاري واذا زادت الواردات السلعية عن الصادرات السلعية فاننا نقول ان هناك عجزا في الميزان التجاري.

ليس من الصحيح دائما ان نقول ان تكوين فائض في الميزان التجاري في صالح البلد او العجز في غير صالحه قبل ان نعرف الاهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري وقبل ان نعرف الظروف الاقتصادية التي تحقق في ظلها الفائض او العجز.

فمثلا قد يتحقق عجز في الميزان التجاري ومع ذلك تقل اهمية هذا العجز حينما يكون فائض اكبر منه في ميزان التجارة غير المنظورة (اعتماد بلد ما على نشاطه السياحي اوعلى اداء بعض الخدمات لغير المقيمين كانقل البحري)[1].

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص 105

ونستطيع ان نقف على امثلة واقعية لبلدان اعتمدت في جانب كبير من نشاطها الاقتصادي الخارجي على السياحة وعلى اسطولها التجاري الكبير للنقل البحري وماتدره لها استثماراتها من ايرادات كبيرة ومنتظمة.

وتلعب الظروف الاقتصادية د ورا في تحقيق الفائض او العجز في الميزان التجاري فاذا تحقق فائض الميزان التجاري في ظل ظروف اقتصادية ملائمة مثل التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية او تحقيق النمو الاقتصادي او اتباع سياسة تجارية كيمة تعمل على تنمية الصادرات التي يتميز فيها البلد نسبيا فانه يدل دلالة اكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد.

اما اذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة او اتباع سياسة تجارية تعمل على تقييد الواردات وضغطها بصرف النظر عن رفاهية المستهلك وحماية الانتاج المحلي او اعاقته ماليا فان مثل هذا الفائض لايدل على شيء اكثر من نجاح البلد في تحقيق سياسة معينة قصيرة النظر غالبا ماتؤدي الى مزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي بعد حين

2. **.حساب التحويلات من جانب واحد**:

وهي التحويلات التي لايترتب عليها دين او حق معين للمطالبة بقيمتها مستقبلا . وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات(كالمنح الحكومية والمساعدات سواء كانت عسكرية او اغاثية)او على شكل نقود او حقوق مالية مثل تحويلات العاملين الاجانب الى ذويهم.

3. **حساب حركات رؤوس الاموال والذهب النقدي**:

وقد قسمها صندوق النقد الدولي الى:

أ : معاملات القطاع غير النقدي(المعاملات المستقلة:)

وهي المعاملات التي يقوم بها افراد او مؤسسات غير مصرفية وتشمل على:

- استثمارات مباشرة خاصة .طويلة الاجل

- حركات رؤوس الاموال الخاصة طويلة الاجل مثل القروض التي تزيد مدتها عن السنة وكذلك الاستثمارات بالاوراق المالية عند اصدارها وشراء المقيمين للممتلكات في الخارج كاسهم وسندات الشركات الاجنبية او تملكهم للعقارات والمصانع في الخارج.
- حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل وتشمل القروض قصيرة الاجل والايداعات في البنوك الاجنبية وتداول الاسهم والسندات الاجنبية في جانب الاصول.
- حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل التلقائية بسبب مادة العلاقات الاقتصادية الدولية التهرب او الخوف من بعض الظروف غير الملائمة مثل التضخم والحروب .الخ الرغبة في تحقيق دخل اكبر استفادة من فرق الفائدة بين دولة واخرى المضاربة
- المعاملات الراسمالية الحكومية : وتشمل القروض العامة وسدادها والمعاملات مع المنظمات الدولية غير النقدية مثل منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو.

ب معاملات راس المال المتعلقة بالقطاع النقدي (معاملات الموازنة):

وهي المعاملات التي تقوم بها الهيئات الرسمية كالبنك المركزي والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفة وجميع المؤسسات المصرح لها بالتعامل في الصرف الاجنبي وهذه المعاملات ينبغي ان تكون واضحة اذ ان التغيير في اصول وخصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دورا اساسيا في تسوية المعاملات الدولية وهي :

تصدير واستيراد الذهب الاحتياطيات النقدية وتشمل مايتوفر لدى الدولة من عملات اجنبية وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي[1].

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص 106

4. **فقرة السهو والخطا**

- **توازن ميزان المدفوعات واسباب اختلاله:**

غالبا ما يظهر ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية أي ان الدائنية تعادل المديونية وذلك بفعل القيد المزدوج وفقرة السهو والخطأ .ولكن هذا التوازن الحسابي قد لا يعني ان هناك توازنا اقتصاديا بل قد يوجد خلالا فيه . ومن الناحية الواقعية يندر في بلد في العالم حدوث التوازن الحقيقي بين ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات وهذه القاعدة تنطبق على الدول المتقدمة والنامية على السواء .ولكن الذي يحدث هو وجود قدر او مستوى من التباين بين دائنية ومديونية الدولة.

اما الاسباب الحقيقية لاختلال ميزان المدفوعات فهي:

- قد يكون الاختلال وقتيا مثل تحقيق فائض لسنوات طويلة ولسبب ما يحصل عجز في سنة واحدة.

- او تعرض الدولة لازمة اقتصادية مثل الازمة المالية ولكن المشكلة اذا كان الاختلال لميزان المدفوعات دائميا كأن يكون في حالة عجز دائمي ويتم تغطية هذا العجز من مصادر تمويل اجنبية وهذا يعني وجود خلل في هيكل الدولة الاقتصادي وسوء التوزيع والتوظيف لعناصر الإنتاج.

- **اعادة التوازن الى ميزان المدفوعات:**

كيف يمكن اعادة التوازن لميزان المدفوعات؟

1. **التوازن من المنظور الكلاسيكي:**

ترتكز النظرية الكلاسيكية على مبدأ التشغيل الكامل لعناصر الانتاج والعمل بقاعدة الذهب وحيادية النقود وربطها بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وكذلك افتراضها المنافسة الكاملة وحرية التبادل التجاري وعدم اعتبارها لتكاليف النقل.

في هذه الافتراضات(غير الواقعية) تفترض النظرية ان التوازن يحصل بطريقة تلقائية (اليد الخفية) من خلال التأثير الالي للفائض على جهاز الاسعار والاجور.

2. التوازن في ظل النظرية الكينزية:

تنطلق النظرية الكنزية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات من ان العجز او الفائض المتحقق في الميزان يؤثر على الدخل والانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي وان التوازن يحصل بطريقة تلقائية.

فمثلا في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فان الفائض المتحقق يعاد استثماره داخليا من خلال التوسع في الاستثمار والانتاج من اجل التصدير وبالتالي خلق مصادر دخول جديدة فيزداد الانفاق الاستهلاكي ويزداد الطلب المحلي على السلع المستوردة فتؤدي تلك التغيرات الى تأكل الفائض وعودة الميزان الى التوازن وربما يتحول الى عجز اما في حالة العجز فان فرص الاستثمار المحلي تنخفض وبالتالي مستويات الدخول وبالتبعية الطلب الاستهلاكي خاصة الطلب على الواردات فتنخفض اثمان السلع المحلي فيشجع الطلب عليها دوليا تقود تلك الاوضاع في النهاية الى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات فيزول العجز في ميزان المدفوعات ويتحقق التوزان.

3. توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن:

في نظام الصرف المرن تتحدد قيمة العملات في السوق الدولية على اساس العرض والطلب على هذه العملات وهي شأنها شأن أي سلعة عادية وفي نظام الصرف الورقي لاتطلب العملات لذاتها على المستوى الدولي بل تطلب لغرض شراء سلع وخدمات من الدولة التي تنتمي اليها تلك العملة[1].

ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يعني ان الطلب المحلي على السلع الاجنبية يفوق الطلب الاجنبي على السلع المحلية، وبتعبير اخر ان الطلب المحلي على العملات الاجنبية اعلى

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص 107

من الطلب الاجنبي على العملات المحلية .ينعكس هذا الوضع على قيمة العملة المحلية بمزيد من الانخفاض وانخفاض قيمة العملة المحلية ينعكس على قيم السلع المحل ية ومن ثم الصادرات بانخفاض اسعارها للاجانب فيزداد الطلب على العملة المحلية بسبب اتساع رغبة الاجانب في استهلاك السلع المحلية التي انخفض سعرها فتزداد الصادرات وينخفض العجز وبالتالي يتحقق التوزان في ميزان المدفوعات وبالعكس.

- من خلال استعرض معالجات النظريات الثلاث للخلل في ميزان المدفوعات نجد انها تفترض:

- ان الهيكل الاقتصادي للبلد مرن وسريع الاستجابة للتغيرات في سعر الصرف و لكن من الناحية الواقعية تعاني اقتصاديات معظم البلدان النامية من ضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجي.
- ان تكون المنتجات الوطنية على مستوى عالي من الجودة والسعر المعتدل مما يشجع الطلب الاجنبي عليه[1].

1 زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ،ص 108

المبحث الثالث

الإختلال في الميزان التجاري :[1]

الأسباب النظرية لإختلال ميزان المدفوعات والميزان التجاري :ـ

الأسباب المباشرة:ـ

يشير الأدب الإقتصادي إلى عدة عوامل مباشرة تؤدي إلى إختلال ميزان المدفوعات ويمكن

تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي :ـ

عوامل خارجية :

وتشمل الآتي :ـ

- تدهور شروط التبادل التجاري
- ارتفاع اسعار الفائدة العالمية
- بطء الانشطة الاقتصادية للدول الصناعية

عوامل داخلية:ـ

- ارتفاع عجز الميزانية
- ارتفاع سعر الصرف او ما يعرف بالمغالاه في تحديد سعر الصرف

ان اقوى الأسباب التي تؤدي لإختلال الميزان التجاري هو سعر الصرف ذلك لان تحديد سعر صرف امثل وواقعي بحيث يعكس القيمة الحقيقية بالصادرات والواردات غالباً لايكون موفقاً خاصة في الدول النامية حيث انه في الغالب الأعم لا يكون سعر الصرف اقل من المستوى المطلوب لازالة الفرق بين مستوى التضخم الداخلي والعالمي .

[2]ويحدث سعرالصرف تأثيراً علي الميزان التجاري اذا كان سعرالصرف اعلى من المستوى الذي يفترض ان يكون عليه فان ذلك يؤدي الى ان تصبح صادرات الدولة الى الخارج اقل

1 عبدالمنعم عبد الجليل البشير ، تحسين مؤشرات القطاع الخارجي ، ، بنك السودان المركزي ، 2004م ، ص 23
2 عبدالمنعم عبد الجليل البشير ، تحسين مؤشرات القطاع الخارجي ، ، بنك السودان المركزي ، دراسة سابقة ، ص 25

منافسة من نظيراتها نسبة لارتفاع تكلفتها فيقل الطلب عليها وهذان السببان اي نقص الصادرات وززيادة الطلب علي الواردات يؤديان الي ظهورعجز في الميزان التجاري.

غير انه من الضرورى جداً الاشارة الي التحليل اعلاه لاينطبق الا في ظل افتراضات معينة اهمها ان يكون سعر الصرف من النوع الثابت اذ لا يحدث ذلك في حالة سعر الصرف العموم لان سعرالصرف يتعدل ليواكب الطلب وايضاً لابد من الاشارة الي ان تغير الطلب على الصادرات اوالواردات يتأثر حقيقة بسعرالصرف الحقيقي وليس سعر الصرف الاسمي برغم ان سعر الصرف الاسمي هو احد محددات سعرالصرف الحقيقي كما ان ذلك يحدث في ظل وجود اقتصاد مفتوح بمعني ان هنالك حرية في التبادل التجاري وهذا عامل داخلي بمعني ان الدولة هي التي تحدد سعر الصرف ومن العوامل الداخلية ايضا التي تؤثر علي الميزان التجاري وعجز الموازنة.

ويأتي ذلك في شكل فائض في الطلب حيث ان زيادة عجز الموازنة يعني زيادة الدخول مما يؤدي الى زيادة في الطلب الكلي قد ينعكس هذا الطلب في شكل واردات فيزيد عجز الميزان التجاري .

ومن المهم جداً هنا الناخذ في الإعتبار ان الزيادة في عجز المزازنة يمكن رؤيته من منظور الدخل القومي حيث يزداد الفرق بين الإدخار والاستثمار لكون الزيادة في عجز الموازنة تذهب الي الاستهلاك في شكل واردات بدلاً من دعم الادخار والمعروف ان الاستثمار يعتمد تماماً علي الادخار.

[1]كما ان هنالك أثر اضافي لعجز الموازنة يحدث في الدول النامية حيث يؤدي عجز الميزانية الي زيادة كمية السيولة وهذا بدوره يزيد من الطلب الاسمي وبالتالي يزيد عجز الميزان التجاري .

وفي ظل عجز الموازنة وزيادة السيولة يكون الحديث عن التضخم امر بديهي خاصة اذا اخذنا في الاعتبار محدودية الموارد.والتضخم يعني ارتفاع تكاليف الانتاج ويعني ضعف القدرة علي التنافس الخارجي فيؤدي ذلك الي تدني الصادرات وبالتالي عجز الميزان التجاري.

ايضاً لابد من وضع بعض الافتراضات المؤهلة للاراء السالفة الذكر حول تأثير عجز الموازنة العامة علي الميزان التجاري ولعل اهم الافتراضات هو عدم وجود سوق مالية فعالة حيث لاتجد الدولة بدء في تمويل عجز الموازنة الامن خلال الجهاز المصرفي اذا ماتمت الاستدانة من القطاع الخاص عبر الاسواق المالية فان عجز الموازنة قد لايؤدي الي المدلولات الاقتصادية سالفت الذكر.

وبذلك فإن عجز الموازنة من الأسباب الداخلية المؤثرة على الميزان التجاري .

وايضاً هنالك عوامل خارجية لها تأثير قوي على الميزان التجاري فهنالك مايعرف بشروط التبادل التجاري.فكلما ازدادت النسبة بين الرقم القياسي للصادرات الي الرقم القياسي للواردات فإن ذلك يشيرالي تحسن الميزان التجاري والعكس صحيح .وان معدل التبادل التجاري يتأثر بتغير اي من الاسعار المحلية او العالمية فان زيادة الاسعار العالمية للصادر تحسن من معدل التبادل التجاري بينما تؤدي زيادة الاسعار المحلية الي تدهور المعدل .

ويرتبط كذلك بارتفاع او انخفاض الطلب العالمي على الصادرات .فاذا ذاد الطلب يمكن ان تزيد الصادرات كما وسعراً وبالتالي تتحسن نسبة التبادل التجاري والعكس صحيح .

[1] اشراقة عبد الحليم عثمان ، دراسة تحسين مؤاشرات القطاع الخارجي ، وزارة المالية ، 2006 ، ص39

ان الطلب على الصادر تمليه ظروف عالمية مثل الانشطة الإقتصادية في الدول الصناعية ،الركود العالمي،والدورات الإقتصادية علي السلع، ولاتستطيع الدولة التحكم في هذه المتغيرات

1/ حساب الخدمات:

ميزان الخدمات يؤدي ايضاً الى العجز في الميزان الجاري او ميزان المدفوعات عموما هنالك الكثير من العوامل المتنوعة التي قد تؤدي الي عجز ميزان الخدمات نذكر منها:

- انخفاض او توقف استخدام غير المقيمين في دول اخرى لإسباب سياسية او غيرها.
- مستوى سعر الفائدة الخارجية فان ارتفاع سعر الفائدة على الديون الخارجية يؤدي الى زيادة مدفوعات خدمة الديون وبالتالي قد يؤدي ذلك الى عجز اوزيادة عجز ميزان الخدمات .

2/ الأسباب التوظيفية غير مباشرة:

إن علاقة ميزان المدفوعات بمؤرشرات اداء الإقتصاد الكلي قد تعتبر هى الاخرى احدى الأسباب غير المباشرة لإختلال ميزان المدفوعات،لذلك سيتم بحث هذه الأسباب من خلال العلاقات التوظيفية بين قطاعات الإقتصاد المختلفة،وذلك كما يلي :

- ميزان المدفوعات والدخل القومي المتاح:

تتكون معادلة الدخل القومي من الإستهلاك +الإستثمار +الإنفاق الحكومي +الصادرات _ الواردات .

(الإستثمار+الإستهلاك+الإنفاق الحكومي) تمثل الإنفاق اوالإستيعاب المحلي (الصادرات _الواردات) تمثل الحساب الجاري بمعني ان الدخل القومي المتاح =الإنفاق المحلي +الحساب الجاري ومن هذا يتضح ان الحساب الجاري يساوي الفرق بين الدخل القومي المتاح والإستيعاب المحلي.ومدلول هذه العلاقة هو ان تحسين الحساب الجاري للبلاد يتطلب تخفيض

نسبة الإستهلاك المحلي بالنسبة للدخل او تحسين الوضع الخارجي عن طريق زيادة الدخل القومي التي لا يقابلها إرتفاع مساوي للإستيعاب المحلي.الجدير بالذكر ان هذه الصياغة تتبني على افتراض ان الحساب الجاري يتمثل في الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

وعليه كلما زاد الإستيعاب المحلي عن الدخل القومي المتاح كلما ادى ذلك الي عجز في ميزان المدفوعات.[1]

ولايتم تحسن ميزان المدفوعات الا بإتخاذ السياسات التي تؤدي اما الي زيادة الدخل القومي او إنخفاض الإستهلاك المحلي.

- **الحساب الجاري وسلوك الإدخار والإستثمار:**

هذ اسلوب اخر لإستقراء ميزان المدفوات حيث نجد ان الحساب الجاري يساوي الفرق مابين اجمالي الإدخار المحلي ويرمز له S واجمالي الإستمار ويرمز له بـــ I

$$CAB=X-M+NCT+NFY=S-I$$

هذا يعني ان الحساب الجاري يعكس سلوك الإدخار والإستثمار في الإقتصاد المحلي فتبني عليه حالة ميزان المدفوعات العكسي صحيح وبما أن الإدخار ينشا لكل من القطاعات الخاصة والعامة وكذلك الحال بالنسبة للإستثمار حيث يرمز للإدخارالخاص بـــ"SP"و للإستثمار الخاص ب"IP"و الإدخار الحكومي ب"SG" والإستثمار الحكومي ب"IG" فيمكن ان نحصل على المعادلة التالية :

$$2\ S-I=SP-SG-IP-IG$$

[1] اشراقة عبد الحليم عثمان ، دراسة تحسين مؤاشرات القطاع الخارجي ، وزارة المالية ،دراسة سابقة ، ص 32

ثانياً: انواع الإختلال في ميزان المدفوعات :

حسب طبيعة العجز في ميزان المدفوعات يمكن ان نميز بين الانواع التالية:

1/ الإختلال الطارئ:

وفي هذا النوع من الإختلال لا يعود السبب في الإختلال الي صلب البنية الإقتصادية للبلد او الي مجري الحياة الإقتصادية وفيها. وانما يعود الي سبب طارئ ومن هذا المنطلق هو غير مهياً للإستمرار، فمثلاً في بعض البلدان التي تعتمد على القطاع الزراعي وبخاصة على بعض المواد الزراعية القليلة التي تشكل القسم الاكبر من صادرتها فاذا ما اصاب هذا القطاع آفة طبيعية اتلفت القسم الاكبر من انتاجها، فهذا من شأن ذلك ان يعكس على حجم صادرتها الكلية ويحدث عجزاً في ميزان مدفوعاتها.

2/الإختلال الدوري:[1]

ظل النشاط الاقتصادي العالمي منذ القرن التاسع عشر وحتي مطلع القرن العشرون يمر دورات اقتصادية، وكانت هذه الدورات تستمر مدة تتراوح بين 8 سنوات و10 سنوات وتنقسم هذه الدورات الي ثلاثة فترات:

[2]الفترة الاولي هي فترة الأزدهار وتستمر ما بين 4 سنوات و5 سنوات ، يليها فوراً فترة الازمة واخيراً فترة الكساد والتي تستمر ايضاً 4 سنوات او5 سنوات.

وكانت موازين المدفوعات تعرف في فترة الإزهاد نوعاً من الفائض بسبب ازدهار النشاط الإقتصادي، اما فترة الكساد فكان يحدث العكس اي ان موازين المدفوعات كانت تصاب بنوع من العجز بسبب ركود النشاط الاقتصادي ونقص الإنتاج وانتشار العطالة عن العمل وهبوط الطلب الفعلي ولكن هذه الدورات الإقتصادية زالت منذ الحرب العالمية الثانية وحل بعدها ما

[1] اشراقة عبد الحليم عثمان ، دراسة تحسين مؤاشرات القطاع الخارجي ، وزارة المالية ،دراسة سابقة ، ص 33

يعرف بالتقلبات الإقتصادية والتي هي اخف تأثيراً على ميزان المدفوعات من الدورات الإقتصادية.

3/ الإختلال المنبثق من مستوى الاسعار:[1]

من المعلوم ان مستوي اسعار السلع والخدمات يتفاوت بين بلدان العالم ويعود السبب في ذلك الي نسبة التضخم النقدي والذي ينعكس مباشرة علي القوة الشرائية للوحدة النقدية ويؤثر حتماً علي ميزان المدفوعات اما سالباً او موجباً. فاذا فرضنا ان مستوي الاسعار في بلد ما هو ارفع من مستوي السائد في البلدان الأخرى، واذا فرضنا أن سعر الصرف لم يتغير سعره، فنلاحظ عندئذ أن أسواقه الداخلية لا تعد مغرية بسبب ارتفاع اسعاره، وتصبح في المقابل الأسواق الخارجية شديدة الإغراء لشرائه منها، الامر الذي يحدث عجزاً في ميزان المدفوعات البلد المعني. كما يحدث فائض في ميزان البلد ذات مستوى الاسعار المنخفضة اذا بقي سعر صرف عملة هذا البلد ثابتاً .

[1] اشراقة عبدالحليم عثمان، في المرجع السابق، ص 34

الفصل الثالث

المبحث الاول : سعر الصرف

المبحث الثاني : صادرات البترول

المبحث الثالث :الصادرات والواردات الغير بترولية

المبحث الاول
سعر الصرف

اولاً: تمهيد:

يرى كثير من الإقتصاديين ان التغيرات في سعرالصرف تؤثر على عديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية حيث يؤدي إنخفاض سعرالصرف الى تحفيز النشاط الإقتصادي وذلك من خلال ارتفاع اسعار السلع الاجنبية (الواردات) بالنسبة للسلع المحلية وهذا يؤدي الى إنخفاض لزوق المستهلكين المحليين عن السلع الأجنبية مما يؤدي الى الزيادة الدولية بالنسبة للسلع المحلية ويؤدي ذلك الى ارتفاع حجم الصادرات وتقليل الواردات وهذا يؤدي الى تحسين العجز في الميزان التجاري.

ثانياً:مفهوم سعر الصرف:

1/ تعريف سعرالصرف يمكن تعريف سعر الصرف على انه عدد الوحدات من عملة اجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدي تبدل بها وحدة من العملة المحلية الى اخرى اجنبية (بين عمليتين مختلفتين) وهويجسد اداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات وهو يربط بين اسعار السلع في الاقتصاد المحلي واسعارها في السوق العالمية والسعر المحلي مرتبطان من خلال سعر الصرف.

ثانياً: اشكال وانواع سعر الصرف [1]

1/ سعر الصرف الاسمي الرسمي :

2/ سعر الصرف الاسمي الموازي :

هو السعر المعمول به في الاسواق الموازيه وهذا يعني امكانية وجود اكثر من سعر الصرف الاسمي في نفس الوقت لنفس العمله في نفس البلد.

3/سعر الصرف الحقيقي:

وهو يعبر عن عدد الوحدات من السلع الاجنبية في مقابل وحدة واحدة من السلع المحلية .

4/ سعر الصرف الفعلي:

يعرف سعر الصرف الفعلي على انه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعات فعلياً او المقبوضة لقاء عملة اجنبية دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية رسوم اعانات مالية اي حدوث اي تفسير في قيمة العملات التي تتكون منها السلة يؤدي الى تغير سعر الصرف الفعلي لقيمة العملة المحلية وقد يرتفع الدولار على المارك الالماني وتنخفض قيمته بدل اليورو ويبقى ثابت اللين الياباني وياتي سعر الصرف الفعلي ليقيس متوسط المتغيرات التي حدثت في قيم الدولار.

ثالثاً : اهمية انظمة سعر الصرف [2]

يعد انهيار نظام برتون وودز لنظام اسعار الصرف في بداية السبعينات والإنتقال الي مرحلة السماح بتعويم العملات الرسمية في اسواق الصرف ،اتبعت بلدان العالم عدداً متنوعاً من نظم اسعار الصرف نوجزها في مايلي :

1/ انظمة اسعار الصرف الثابتة[3]:

تندرج في هذا النظام ثلاثة اشكال رئيسية لنظم الصرف الثابتة وهي:

1- الطاهر اطرش ، تقلبات البنوك ، الطبعة السادسة ، 2007م ، الجزائر ، ص 96
2- عبدالمجيد قدي ، المدخل للسياسات الإقتصادية الكلية ، 2003م ، ص 65
3 عبدالجليل هجبيرة ،دراسة اثر تغيرات سعر الصرف علي الميزان التجاري،2011، ص 189

أ/أسعار الصرف الثابتة المرتبطة بعملة واحدة في ظل هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة للبلد المعني بعملة اساسية كالدولار والفرنك الفرنسي وتجد حوالي36 دولة تتبع هذا النظام كما ان حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام .

ب/ سعر الصرف المرتبط بعملة من العملات: في هذا النظام يتم ربط سعر الصرف عملة البلد المعني بعملة من العملات او سلة من حقوق السحب الخاصة وقد تبين ان هذا الترتيب اكثر استقراراً لسعر الصرف ونجد حوالي ربع الدول النامية تتبع هذا النظام .

2/ نظام اسعارالصرف العائمة:

تعرف سياسة التقويم في عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سعر الصرف من اجل مساندة عمليتها الوطنية وهو مايعرف بالتعويم الحر وياخذ هذا القطاع ثلاثة اشكال تنظم اسعار الصرف العائمة **وهي: أ/** نظام سعر الصرف المختلط يجمع هذا النظام بين خاصيتين التثبت والتعويم .**ب/** التعويم المدار: في ظل هذا النظام يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف.

ج/ التعيم الحر :بتحديد سعرالصرف في هذا النظام طبقا لشروط الطلب والعرض في السوق.

المبحث الثاني

البترول السوداني:[1]

تمهيد:

يعتبر البترول ضلعاً هاماً من اضلاع القوة العالمية للدول بجانب عنصري الإعلام والسلاح فإذا كانت الدولة تتنتج البترول وتقوم بتصدير الفائض منه وذلك بدون شك سيضعها في مقام الدول ذات الثقل السياسي والمالي وذلك لما له من عائدات مالية كبيرة خاصة في الزمن الحالي الذي تضاعفت فيه اسعار البترول عالمياً كبيرة تمكن الدولة من ارساء البنيات التحتية وتحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي والسياسي والأمن السياسي والإجتماعي، ويلعب انتاج وتصدير البترول دور هام في تحديد وضع الدولة عالمياً وذلك لما له من اهمية داخلية وخارجية . داخلياً اذا ما توفرت احتياجات الدولة من البترول فإن ذلك يساعد كثيراً في توفير الطاقة والمواد لكثير من الصناعات البلاستيكية والبتروكيمائية والتي بدورها توفر كثير من الموارد والعائدات المالية وايضاً توفر فرص العمالة وإكتشاف خبرات كبيرة في مجالات عديدة.

أولاً: إكتشاف البترول:

بدا الإكتشاف والتنقيب عن البترول في السودان في اواخر الخمسينات علي سواحل البحر الاحمر وفي العام 1975م بدا التنقيب عن النفط في اواسط جنوب السوودان حيث حوض المجر الي ان تم إكتشاف حقول هجليج والوحدة وابو جابرة وشارف ولتي بدات الإنتاج حتي وصل (150 الف برميل / اليوم) في 31 /اغسطس 1999 م وانضم السودان اثر ذالك الي قايمة الدول المصدرة للنفط بينما توصلت الجهود في انشاء عدد من المصافي

[1] محمد درار الخضر اقتصاديات البترول في السودان_ عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاداريه دار النشر المركز الدولي للدرسات والبحوث والتدريب جامعة البحر لاحمر بورتسودان ص 122

لتكرير البترولية وذلك محلياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية وذلك بعد افتتاح مصافي الخرطوم وكونكورب بالاضافة للمصافي القائمة اصلاً من قبل في الأبيض وابو جابرة وبورتسودان .

ثانياً: إنتاج البترول:-

حسبما ورد في شهادات المعامل العالمية التي حددت مواصفات البترول السوداني وقد اقرت بانه خام ذو جودة عالمية ويصنف من الخامات المتوسطة الكثافة ويمتاز بإنخفاض نسبة المواد الكبريتية والمعادن وهو خام بارفيني ذو محتوي شمعي يتطلب بعض المعالجات المركزية لتسهيل ضخة و نقلة.

ويصنف الخام السوداني مابين الخام العربي السعودي وبين خام بحر الشمال بانجلترا ويشتهر بمزيج النيل وتبلغ تكلفتة عند المنبع ثلاثه دولارات امريكية للبرميل الواحد واذا تم اضافة تكلفة الترحيل سواء بخط الانابيب او النولون البحري فان التكلفة لاتتجاوز الثمانية دولارات للبرميل الواحد و يتوقع في المستقبل القريب ان تقل التكلفة عن ذلك حتي يكون للبترول السوداني مردود اقتصادي عند تصديره وبيعة بالخارج.

تعتمد اهمية البترول السوداني علي الكميات المستخرجة من البترول للإستعمال المحلي ومن ثم تصديره وبيعه في السوق العالمية (الدول المتعاقد معها)

فقد اعلنت شركة شيفرون عن اكتشاف البترول بمنطقة البحر الاحمر وفي ابو جابرة بغرب السودان 1979م وتحددت الكميات الممكن انتاجها بحوالي 500 برميل/اليوم من البترول الخفيف.

ولكن خلال الاعوام 1991–1992م شرعت حكومة السودان مشروع انتاج البترول السوداني بصورة اقرب للجهد الذاتي في منطقتي ابوجابرة و شارف مستفيدة من الأبار التي حفرتها

شركة شيفرون سابقاً ولقد اثمر هذا الجهد الذي بذل في ثلاثة من آبار شيفرون في انتاج محدود لم يتعدى 2000م برميل/اليوم.

بذلت الحكومة السودانية جهودا مضنية لجذب المستثمرين لتطوير الإنتاج وتوصلت الى اتفاق مع شركة استيت بتروليم الكندية في اغسطس 1993م وبعد مرور عامين لم تتمكن من انتاج 25000برميل/اليوم في الوقت المحدد حسب الاتفاقية بنهاية عام 1995م فوصلت معها وزارة باقصى جهدها لتنتج 10000برميل /اليوم بحلول 30يونيو 1996م يتم ترحيلها الى مصفاة الأبيض.

ونفذت هذه الإتفاقية على مرحلتين ففي المرحلة الاولى سيتم الانتاج بمعدل 5000برميل/اليوم من ثلاثة آبار تم حفرها بواسطة شركة شيفرون والمرحلة الثانية سيتم فيها حفر 5ابار منتجة و11بئرا لحقن الماء لكي يرتفع الإنتاج الي 15000برميل /اليوم .

وبعد نجاح هذه الإتفاقية توصلت الحكومة الى ضرورة المساهمة مع الشركات الكبرى لتطوير الإنتاج وفي عام 2001م تم اعادة هيكلة الإمتياز بتكوين جديد مع الصينيين و الإماراتية من [1]خلال شركة بترودار و قد تم تطوير حقول الوحدة الكبرى وهجليج والثور وتوجا الجنوبية والنارو الحار لإنتاج 1500000برميل/اليوم.

وفي نهاية العام 2002م بلغ الإنتاج الكلي في كل حقول ابوجابرة وشارف وحقول هجليج و عداريب اكثر من 260مليون برميل.

[1] محمد درار الخضر مرجع سابق ص 12

المبحث الثالث

اولاً : الصادرات غير البترولية

[1] اولاً: تمـــهـيـد:

يزخر السودان بثروات وموارد اقتصادية ضخمة تشمل المنتجات الزراعية والحيوانية والبترولية والمعادن ومنتجات الغابات والثروة السمكية والحياة البرية.وتشكل في مجملها مقومات إنتاج وتصدير لمجموعة كبيرة من المنتجات والسلع التى تتداول في التجارة العالمية.الا ان معظم هذه المصادر ما زالت معطلة وغير مستغلة استغلالاً اقتصادياً امثلاً، وان المستغل منها محدود وعائداته لا تتناسب مع حجم هذه المقومات الكبيرة. وتهتم الدول بصادراتها لتحقيق عدة منافع اقتصادية وعلى رأسها التوازن النسبي في الميزان التجاري وتحقبق اكبر قدر من الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية. وتعمل الدول علي إكتساب ميزات نسبية لصادراتها من خلال الإجرات مثل الدعم القطاعي المباشر وغير المباشر ورفع مقدرات البنية التحتية المؤثرة قطاعياً وكلياً.

ونجد ان الثمة الغالبة لصادرات السودان غير البترولية تنحصر في منتجات القطاع الزراعي والحيواني. وبالرغم من توطين الصناعات المرتبطة بهذين القطاعين منذ القدم الي ان تدهور القطاع الصناعي المستمر ادى الي ضعف اساهمه في حصيلة الصادرات وانعكس ذلك علي نمو الناتج المحلي الإجمالي وبتالي مستوى الرفاهية.

وبصفة عامة يمكن تقسيم الصادرات قطاعياً الي:

1/ صادرات البترول.

2/ الصادرات الزراعية.

3/ صادرات الثروة الحيوانية.

---

[1] وجدي مرغنيي محجوب ، ورشة نفرة الصادرات غير البترولية – اتحاد الغرف التجارية - قاعة الصداقة – الخرطوم – سبتمر 2006مص1

ثانياً : محددات ومعوقات الصادرات السودانية:

طيلة عقدى السبعينيات والثمانينيات اتسمت اتجاهات لصادر بالجمود نتيجة لنو الإنتاج البطىء والمتدهور احياناً لم تطور الصادرات السودانية ولم يتغير حجمها بالرغم من الإمكانات الهائلة التى تتمتع بها البلاد من زراعة ومعادن وقاعدة صناعية كبرى.

وكانت موارد الصادرات تتراجع من 400 الى 600 مليون دولار سنوياً خلال تلك الفترة وفى النصف الأول من التسعينيات فشلت الصادرات السودانية فى تحقيق المستوى الذي توصلت اله فى السبعينيات.

وكان من ابرز المعوقات والمحددات للصادر مايلي:ـ

1/اعتماد الصادر علي المحاصيل الزراعية بصفة اساسية.وقد اتسم الإنتاج الزراعي بعد الإستقرار بسبب تذبذب هطول الامطار كما شهدت الفترة كوارث الجفاف والتصحر ادت الي تراجع كبير في انتاج الزراعة المطرية.

2/ السياسات الإقتصادية والتجارية المعوقة للصادر خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود علي هوامش الارباح، ونظام سعر الصرف غير الواقعي خاصة بالنسبة لسلع الصادر الرئيسية التي كانت تعامل بسعلر الصرف الاسمي مثل الصمغ والقطن هذا الي جانب القيود التي كانت تقرضها لائحت التعامل بالنقد الاجنبي التي كانت تضع قيوداً اضافية علي تحويلات موارد الصادر وتحديد اسعار صرف لها. والقيود علي الصادر مثل حجز نسبة اسعار هذه الموارد لتباع لبنك السودان باسعار غير مجزية وغير محفزة للإنتاج والتصدير.

أ/ ان اكبر معوقات الإنتاج لسلع الصادر تتمثل – الي جانب القيود الحكومية المتشددة واسعار الصرف غير المجدية وغير الواقعية ــ في تدخل الحكومة الواضح في شؤن الزراعة المروية خاصة في تحديد المساحات المروية في المشروعات الزراعية وتحديد المحاصيل الزراعية

الي جانب التدخل المباشر في التعاقدات الخاصة في تنظيف القنوات والعمليات الزراعية ومشتروات المدخلات، والإعتماد علي مؤسسات القطاع العام في تنفيذ هذه العمليات، وعدم رغبة الحكومة في الإستفادة من قدرات القطاع الخاص.

وقد ادي ذلك الي ضعف الاداء في المشروعات المروية واثر سلباً علي الإنتاج والتصدير.

ومن جانب اخر فان معاملة المحاصيل الزراعية بسعر الصرف الرسمي غير الملزم، خاصة القطن والصمغ العربي ادت الي تدني العائد للمنتجين مما الي تراجع حجم الصادر.

ب/[1] اما حجم صادرات الصمغ العربي، والذي اتسم بالتذبذب في انتاجه، قد تراجع ايضاً ولم يتعدي متوسط الإنتاج 1,5% في العالم خلال نفس الفترة وفد انخفضت مساهمت الصادرات السودانية في الاسواق العالمية بـــ 46%.

3/ غياب سياسة زراعية مستقرة من حيث تشجيع إنتاج الصادر وتخصيص المساحات المراد زراعتها مما جعل الإنتالج الزراعي المطري تحت رحمة الامطار كما ان الزراعة في المناطق المروية تنقصها علاقات إنتاج واضحة وان الإنتاج كان معرضاً للتذبذب حسب توفر المدخلات [2]الزلراعية والتمويل والمبيدات الحشرية، ففي إيطار التخطيط في تخصيص المساحات المحاصيل المختلفة فقد تمت زيادة المساحات المخصصة للمحاصيل الغذائية علي حساب القطن مما ادي لتراجع حجم صادر القطن وقد تم إتخاذ هذا القرار بالرغم من الإهمية التي كانت تشكها موارد القطن في الميزان التجاري اذ بلغ صادر القطن مع صادر السمسم حوالي 45% من جملة الصادرات.

4/ تتدهور البنيات الأساسية في الزراعة المرويه خاصة في نظم الري والأليات الزراعية، وذلك لتوقف تدفقات القروض وعجز الدولة عن توفير العملات الأجنبية لإعادة

ععثمان عبدالوهاب مرجع سابق ص 100

[2] عثمان عبدالوهاب، مرجع سابق، ص 148

تعميرهاوصيانتها. وتفاقم وضع هذه الاصول في السعينات اكثر مما ادي الي مزيد من التراجع في إنتاج الزراعة المروية وبتالي تراجع حجم قيمة الصادرات الي مستوي اقلة مما كان بعلية في السبعينات، فقد إنخفضت مساهمة المحاصيل التقليدية ــ كالقكن الصمغ العربي ــ في تركيبة الصادرات السودانية، الي جانب تراجع كمياتها من 46% من جملة الصادرات في السبعينات الي 29 % في 1995ـــــ1996م.

5/ السياسات التسويقية لم تكن متحيزة للمنتجين. في داخل السودان كان تسويق سلع الصادر الأساسية خاصة القطن والصمغ العربي محتكراً لدي مؤسسات عامة وشركات الإمتياز والتي اتسم اداؤها بالضعف مما ادي الي تكبد المنتجين خسائر كبيرة. وحاولت الحكومة لتغطية هذالخسائر بدعم الشركات المسوقة عن طريق تقديم التمويل المصرفي لها وذلك بالطبع علي حساب القطاع الخاص. وقد ترتب علي ذلك حرمان القطاع الخاص من تاحصول علي التمويل المطلوب لتحريك نشاطة. ومن جانب اخر وقد فقد ادي ذلك الي تسارع إرتفاع معدلات التضخم نتيجة لزيادة الكتلة النقدية في الإقتصاد. اما في الاسواق الخارجية فان تسويق الصادرات السودانية انحصرت في اسواق محدودة. وعلي سبيل المثال في عام 1995م ان حوالي 53% من صادرات السودان اتجهة الى اربعة اسواق فقط (**المملكة العربية السعوديه** 20% **والمملكة المتحدة** 14% **الصين** 11% **وايطاليا** 8%) .

[1]اما فيما يختص بصادرات القطن فان حوالى 45% منه تم تصديره الى الصين 16% الى تايلاند . وكان من النتائج السلبة لهذه السياسة انه فى عام 1996م ارتفع انتاج الصين من الأقطان على حساب صادر الاقطان السودانية والذى انخفض انخفاضاً حاداً وان 45% من الصمغ العربى يتجه الى الولايات المتحدة وفرنسا اما بالنسبة للسمسم فحوالى 33% منه

[1] عثمان عبدالوهاب، مرجع سابق، ص 148

يصدر الى دولتين فقط هما السعودية ومصر ، بعد انفقد مركذه في سوق اليابان بسبب تدهور النوع .

وان اهم صادراتها مثل القطن والصمغ والزرة الرفيعة والحبوب الزيتية محتكرة في الاسواق الخارجية لدوائر محدودة تسيطر علي تلك الصادرات حتى اصبح تحديد اسعارها فى الاسواق الخارجية تحت سيطرة هذه الدوائر . ومن المعوقات الاساسية لتويق الصادرات السودانية تدنى انتاج السلع خاصة القطن الذى ادى سؤ الحلج واللزوجة الى اضعاف قدراته التنافسية في اسواقه الخارجية وفى تخفيض اسعاره فى التسويق. كما ان عدم استقرار انتاج كثير من المحاصيل السودانية خاصة الزرة الرفيعة والسمسم ادى الى خروج هذه السلع عن اسوافها الخارجية. ومن السياسات التسعيرية المحيطة للمصدرين تحديد اسعار دنية لإسعار التسويق فى الخارج.

ومن الامثلة لفشل السياسات المتعلقة بالصادرات السودانية خروج الصمغ العربى من دائرة احتكاره فى الاسواق الخاجية. فبالرقم من تكاليف الإنتاج المنخفضة فان ما يتحصل عليه المنتج لايتجاوز 40% من الاسعار العالمية فقد دابة شركة الصمغ العربى على وضع اسعار عالية فى الاسواق الخارجية مما دفع المشتريين لبحث على بدائل كما شجع هذه السياسة دخول بعض الدول الإفريقية الى انتاج الصمغ العربى ومنافسة السودان وتهديد مستقبل مركز الصمغ العربي فى اسواقه التقليدية فى الخارج اذا عجزت شركة الصمغ العربي في تسويق انتاج 1996-1995م ان الإجرأت التحكيمية والقيود في اجرات التصدر وتحديد الاسعار الدنية قد طالت ايضاً الإنتاج الصناعى الى جانب العوامل الهيكلية فان مشكلة الكهرباء والعمالة الى عدم قدرت الإنتاج الصناعى فى ان يلعب دوراً بارزاً فى الصادرات السودانية

التى انحصرت في نطاق ضيق من المحاصيل الزراعية دون التمكن من التنوع. ان عدم تنوع الصادر والأسواق الى جانب العوامل الهيكلية كان وراء عدم تطور سلع الصادرات السودانية.

اسباب تراجع الصادرات السودانية :ـ

لم تشهد صادرات البلاد نمواً يذكر في السنوات الماضية وفي كثير من السنوات شهدت الصادرات عدم استقرار وتدهور شروط تبادل التجارة لغير صالح البلاد لعدم تنويع الصادرات وربط التسويق وحصره هي اسواق محدودة وترتب علي ذلك مزيد من التدهور في الحساب الخارجي وكان هذا المؤاشر ايضاً سالباً واشارة غير محفزة للمستثمرين مما ادي الي مزيد من التراجع في موقف المصارف المالية الخارجية .[1]

ثانياً : سياسة التصدير:ـ

تتبني سياسة التصدير علي توجيه فوائض المنتجات المحلية عن الأستهلاك المحلي الي الأسواق العالمية للحصول علي قدر من العملات الإجنبية لشراء احتياجات البلاد من السلع الإستهلاكية والضرورية والسلع الراسيمالية والمواد الخام لمقابلة متطلبات مشروعات التنمية الجديدة وتشمل المشروعات القديمة.

وتقوم سياسة التصدير المتبعة علي محاولة فتح مجالات ارحب لصادرات البلاد. كما ترمي سياسة التصدير علي الإهتمام بجودة الإنتاج لتتماشى مع المواصفات التي تحددها الاسواق العالمية .

وقد استهدفت سياسة التصدير إخضاع السلع السودانية لرخص التصدير التي بدأت عام 1972ملكل السلع السودانية– عدا القطن والصمغ العربي ـــــ النقاط التالية:–

1ـــ التحكم في تصدير فوائض الإنتاج بالصورة التي لاتؤثر علي الإستهلاك المحلي.

[1] عثمان ابرهيم السيد –الاقتصاد السوداني –(2005م)-السودان -ام درمان دار جامعة القران الكريم للطباعة – ص 216

2ـــ تحقيق اعلي الاسعار السائدة في الأسواق العالمية للمنتجات السودانية.[1]وتوجيه الصادرات الي بلدان العالم التي تتعامل مع السودان.

ويشارك كل من القطاع العام والخاص في نشاطات التجارة الخارجية وقد انحصرت نشاطات الجولة في احتكار اكبر الحاصلات الزراعية وهي القطن والصمغ العربي والحبوب الزيتية بوسطة المؤسسات العامة للقطن وشركة الصمغ العربي المحدودة وشركة الحبوب الزيتية المحدودة والأخيرتان شركتا امتياز .وقد تركة التجارة في بقية السلع لنشاطات القطاع الخاص. وقد تم في عام 1992م إعلان سياسة التحرير الاقتصادي والتي ترتب عليها الغاء السوق الرسمي للعملات الاجنبية والغاء السوق المصرفية الحرة وسياسة التجنيب للصادرات والخدمات.كما ترتب عليه توحيد سعر الصرف الدولار الامريكي للمعاملات في مجال الإقتصاد وذلك لتحفيز المنتجين والمصدرين وللحد من الواردات.

وقد تم انشاء السوق الحر والموحد بدلاً من السوقين الرسمي والمصرفي والحر، وتتكون موارد السوق الحر الموحد الحر من حصيلة كافة الصادرات والمتحصلات غير النظورة، والخدمات القائمة وقد ترك لبنوك التجارية حرية استخدام النسب المحصلة لها من موارد السوق الحر الموحد لكافة الأغراض.

[1] وجدي ميرغني محجوب – ورشة نفرة الصادرات الغير بترولية– ورقة ترقية الصادرات غير بترولية –اتحاد الغرف التجارية– قاعة الصداقة– الخرطوم – سبتمبر2006،ص 1

المبحث الرابع

الواردات

اولاً: تمـهـيد:

كمحدد رئيسي للواردات في الإقتصاديات المفتوحة وان ارتباطة بالواردات في اغلب وفقاً للإتجهات الحديثة في الفكر الإقتصادي حول محددات الطلب يؤكد الإقتصاديون اهمية عامل الدخل الاحوال يكون طردياً ويعلل الاقتصاديون اهمية الدخل في تحديد الواردات. بان الفرضية التقليدية لدالة الطلب علي الواردات مبنية علي اسسس النظرية الجزئية، وتحديداً نظرية طلب المستهلك القائمة علي هدف تعظيم النفعة وان هذه الفرضية تنسحب علي طلب الواردات وبالتالي فان طلب المستهلك علي الواردات يتأثر بالدخل وباسعار الواردات نفسه وسعار السلع الاخري، ويشكل مجموع طلب الافراد علي الواردات اجمالي طلب الوردات في الإقتصاد.

ومن ناحية النظرية من الممكن ان تكون مرونة الطلب علي الواردات مرونة سالبة فطالمة ان الواردات هي فائض الإستهلاك المحلي عن العرض المحلي فإن مرونة الواردات الدخلية ممكن ان تكون سالبة اذاكان العرض المحلي له مرونة دخلية اكبر من مرونة الإستهلاك المحلي .

ان ارتفاع سعر الواردات يصاحبه إنخفاض في الطلب عليها وذلك يرجع الي ثلاثة اسباب اولها:

اثر الإحلال في الإستهلاك اي انتقال الطلب علي البدائل المحلية مما يؤدي الي إنخفاض الواردات، وثانياً: أثر الدخل اي ان ارتفاع اسعار الواردات يقود الى إنخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي انخفاض الواردات، وثالثاً: أثر الانتاج حيث ان ارتفاع اسعار الواردات يؤدي إلي

جذب الموارد من القطاعات الأخرى الى قطاع الواردات التنافسي الأمر الذي يقود الي إنخفاض اجمالي الواردات.

ثانياً: سياسة الإستيراد[1]:

حددت سياسة الدولة في التجاره الخارجية نظم معينه تسير عليها نشاطات إستيراد السلع الأجنبية الي البلاد. واتباع نظم واضحة ومحددة تغطي كل مجالات الإستيراد امر له اهميتة في توسيع قاعدة التجارة الخارجية المشروعة والأحكام السيطرة علي دخول السلع للسوق المحلية ولتوجية الإستيراد حسب إحتياجات البلاد للسلع المستورة.

وقد تضمنت سياسة الإستيراد خلال فترة السبعينات خمسة نظم تسير عليها نشاطات الإستيراد وهي نظام الإستيراد بتحويل القيمة، نظام الإستيراد بالتسهيلات الأنتمانية ، نظام الإستيراد بالمقاضة، نظام الإستيراد عن طريق تجارة الحدود ، نظام الإستيراد بدون تحويل القيمة من الموارد المحلية لأغراض تجارية[2].

وقد الغي نظام الأخير في عام 1979م وحل محل الإستيراد عن طريق السوق الموازية.

ومن اهم ملامح فترة الثمانيات وبداية التسعينيات تولي وضع اولويات في الإستيراد حسب اهمية السلع في ضوء من ما يتوصل من عملات اجنبية لتمويل والواردات، والسماح للقطاع الخاص بستيراد الألات والمعدات الزراعية بموجب التسهيلات الأنتمانية عن طريق المقايضة لبعض السلع غير التقليدية، كما سمح لتجارة الحدود واحتكار القطاع العام الإستيراد السكر والقمح، فترة 1992 وباعلان سياسة التحرير الإقتصادي ازيلت القيود المحددة للإستيراد لكافة السلع فيما عدا الاسلحة والكحول والمخدرات، وثم تجميد اشراف وزارة التجارة لبعض الوقت، وكذلك تجميد ضرائب الإستيراد في ضريبة واحدة، وهي ضريبة الامن

[1] عابدة عبدالله الامام ـ التسويق الزراعي ـــ مواسسة التربية للطباعة والنشر ـــ الخرطوم ـــ 2001م ـــ ص 206
[2] دراسة اثر ترقية الصادرات مقابل احلال الواردات علي النشاط الاقتصادي في السودان، ص 28

والدفاع، وخفضت من 40% الي20%، كما تم التصديق للإستيراد عن طريق التسهيلات في الدفع فترة سماح اربعة اشهر في بعض السلع كالقطن الطبي ــ الاشرطة الطبيه ــ المبيدات الحشرية ــ الزجاج المسطح ــ اللأجهزه الكهربائية ــ وماكينات الطباعه المكتبية. وقد تم وضع ضوابط عامة لكافة طرق الإستيراد ومنح التمويل والإستيراد بالنقد الاجنبي والتسهيلات الخارجية. في الاتجاه نحو اكمال تحرير التجارة الخارجيه فقد تمت بعض التعديلات كمنح التمويل بالنقد الجنبي وتعديل الفقرة الخاصة بفترة التمويل والتي كانت لا تتجاوز عاماً واحداً حسب طبيعة االعملية، حيث استثنئي من ذلك تمويل استيراد السلع الراسمالية والمواد الخام والسلع الوسيط، وذلك وفق ضوابط معينة وتقليص قائمة السلع غير المسموح بإستيرادها بتسهيلات من الدفع.

[1] ثالثاً: استراتيجية احلال الواردات :[1]

يعتبر احلال الواردات طريقاً قديماً معروفاً للوصول الى مرحلة التصنيع، لقد اتبعت معظم الدول الصناعية خلال القرن التاسع عشر اثر بريطانية للثورة الصناعية. ويعتمد مبدأ احلال الواردات علي مفهوم بسيط:

اولاً: تحديد الاسواق المحلية الكبيرة المتميزة بحجم واردات كبيرة عبر السنوات ومن ثم التأكد من امكانية استيعاب الصناعيين المحليين لتكنولوجيا الإنتاج او ضمان توفير المستثمرين الأجانب التكنولوجيا والادارة ورأس المال للدولة النامية.

ثانياً : بناء عوائق للحماية اما عن طريق الجمارك او تقييد الواردات (الحصص) للتغلب على تكاليف الإنتاج البدائية التي من المحتمل ان تكون عالية وذلك لجعلها مربحة للمستثمرين المتمثلين في القطاع الصناعي ويعطي ذلك ان صناعات السلع الإستهلاكية ستصبح الأهداف

[1] دراسة اثر ترقية الصادرات مقابل احلال الواردات علي النشاط الإقتصادي في السودان، ص 28

الاولى في للإستثمار، وتمتاز هذه المنتجات بان عملية تصنيفها تعتمد على تكنولوجيا نمطية متوفرة بسهولة للدول النامية وان بامكان المستهلكين المحليين دفع تكاليف الصناعات المحلية العالية دون خلق اي اضطرابات في عملية التنمية. اما النوع الثاني من السلع الأساسية من الواردات الصناعية قبل بدء التصنيع فهي السلع الرأسمالية، وبالرقم من أهمية زيادة الإستثمار للتنمية إلى أن الإعتقاد السائد هو أن التكالف المرتفعة للألات الرأسمالية قد تؤدي إلى إحباط المستثمرين. وتعتمد إستراتيجية إحلال الواردات على وسيلتين أساسيتيين وهما الحماية الجمركية وحصص الوارد.

جدول يوضح الصادرات السودانية خلال الفترة ما بـــين (2016-1991)

السلع	1991	1994	1997	2000	2003	2006	2009	2012	2015	2016
صادرات البترول ومشتقاته	ــــــــــ	ــــــــــ	ــــــــــ	1351	2048	5087	7237	955	628	176
صادرات المنتجات الزراعيه	324.8	341.2	427.1	231.7	220	328.4	131.5	205	153.1	169
صادرات الحيوانات الحيه ومنتجاتها	241.7	123.9	133.7	91	138.4	131.5	205	447	323	334,4
صادرات الذهب والمعادن الاخرى	45.9	41.3	38.4	46.2	58.6	75	414	215	232	265
سلع اخري	36,7	31.3	33.4	86.9	75.7	62.6	142	154	167	183

المصدر: بنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول اعلاه ان هنالك تحولاً ملحوظاً في تركيبة الصادرات السودانية ،اذ نجد ان الصادرات الزراعية (قطن،صمغ،سمسم) كانت تمثل أكثر من 62%من إجمالي الصادرات حتي عام 1997م ،ثم إنخفضت هذه النسبة في عام 2000م إلى12%وإلى 5.8% في عام 2006إلى 3.1% في عام 2009م ثم عادت للإرتفاع مرة اخرى حتى وصلت في عام 2013 إلى 17.2% والملاحظ إن الإنخفاض الكبير في صادرات المنتجات الزراعية طيلة الفترة 2010-2000م جاء نتيجة للتأثير الكبير في صادرات النفط ومنتجاته على هيكل الصادرات السودانية اذ فاقت نسبتها 80%والفترة من 2016-2012م نقصت الصادرات نتيجة لإنفصال الجنوب وانخفاض عائدات النفط.

الجدول التالى يوضح يوضح الواردات السودانية فى الفترة(2016-1992) م

جدول رقم (3) يوضح الواردات السودانية في الفترة مابين(2016-1992) م

السلعه	1991	1994	1997	2000	2003	2006	2009	2012	2015	2016
الات والمعدات	221	234	126	323	281	281	2609	1771	2153	2918
وقود معدني	153	100.9	292.7	81	441	414	325.6	1052	135	209.8
وسائل نقل	106	247	ـــــ	186	1490	1490	1195	1237	119.2	236.9
سلع غذائية	421	258	211	358	746	746	1683	2363	2185	2094
سلع مصنعة	391	249.1	213.4	291	164	1611	2492	1957	324	1236
مواد كيمائية	226	118	86	221	190	190	859	797	118	2038
اجمالي الواردات	132.7	165.9	1663.4	2882	8073.3	8073.5	9691	9230	2445	1772

المصدر : بنك السودان المركزي

بالنظر للوردات السودانية خلال الفترة 2016- 1992 م نجد انها تتكون في الغالب من الالات والمعدات ووسائل النقل والمواد الغذائية والمنسوجات والمواد الخام بما فيها المنتجات النفطية والسلع المصنعه والمواد الكيماويه ــ الوردات بشكل عام ارتفعت خلال الفترة المذكوره من 1663مليون دولار في عام 1997م الي نحو 9918 مليون دولار ، والملاحظ ان قيمة الوارد من المواد الغذائية والسلع المصنعة ارتفعت بشكل كبير خلال العشره سنوات الاخيرة ، حيث ارتفعت قيمة الوارد من المواد الغذائية من 442 مليون دولار ، 2003الى 2372مليون دولار اي بنسبة 436% ، وارتفعت قيمة الوارد من السلع المصنعة من 729مليون دولار في عام 2003الي 1843 مليون دولار ، اي بنسبة 152% ويرجع سبب الارتفاع الواضح لظهور النفط وارتفاع الطلب علي هذه المنتجات خلال الفترة المذكورة

المبحث الخامس

الميزان التجاري في السودان

تطور الميزان التجاري في السودان :

ظل كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات السوداني يسجلان عجزاً متواصلاً ولعقود طويلة ماعدا بعض الفترات القصيرة مثلاً في عام (1970م-1973م) والسبب في ذلك كان العجز المتواصل في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات تدنى اسعار الصادرات الزراعية مثل (القطن والصمغ العربي) وتذبذب اسعارها في الاسواق العالمية و يعزى ذلك الكساد الذي عم اقتصاديات الدول الغربية التي تعتبر اكبر مستورد للسلع السودانية مما ادى الي تدني الطلب لهذه السلع ومن ثم إنخفاض اسعارها كذلك ساهم الحصار الإقتصادي والمقاطعة الإقتصادية المفروضة على البلاد منذ (1999م) في صعوبة تسويق المنتجات السودانية ومن ثم في تفاقم العجز في الميزان التجاري وشملت السياسات التالية:

1/ سياسة الإكتفاء اذزاتي:

كان ذلك بتطوير القطاع الصناعي وذلك بغرض احلال الواردات لتحقيق الإكتفاء الزاتي وتصدير الفائض.

2/ سياسة الإستيراد لتحويل القيمة :[1]

وهي من اهم نظم الإستيراد المتبعه وتمثل نسبة 80% من قيمة كل السلع المستوردة بهذا النظام.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 75، ابراهيم محمود، اثرالتضخم علي الميزان التجاري وسعر الصرف في السودان 1999-2005م ، ص 24 رسالة منشورة

3/ سياسة الإستيراد بالتسهيلات الإئتمانية:

ذلك يتم عن طريق الحصول عليها من مصادر التمويل الاجنبية علي ان يتم دفعها علي سنوات في المستقبل.

4/ سياسة الإستيراد بالمقايضة:

هدفت هذه السياسة الي توسيع قاعدة السلع السودانية في الاسواق العالمية .

5/ سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة:

ترمي هذه السياسة لتشجيع المغتربين من السودانين لإستغلال مدخلاتهم في الإستيراد.

6/ سياسة الإستيراد عن طريق تجارة الحدود:

هدفت هذه السياسة الي تضييق دائراة عمليات التهريب لبعض السلع عبر الحدود بيدا ان هذه السياسات التي اتخذتها الحكومات لتحقيق اهدافها تباينت خلال حقبتين من الزمان حقبة تدني الرقابه التجارية، وحقبة تبني سياسة التحرير الإقتصادي التي اعلنت في عام 1992 والجدول التالى يوضح الميزان التجاري خلال الفترة (2016-1992).

جدول رقم (1) تطور الميزان التجاري في السودان

السنه	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1992	222	820,898	(820,676)
1993	ــــــــــــــــــ	944,932	(944,932)
1994	523,9	1,161,5	(637,6)
1995	555,7	1,184,8	(628.8)
1996	620,3	1,504,4	(884,2)

(985,5)	1,421,9	594,2	1997
(1,338,9)	1,732,2	585,7	1998
(910,8)	1,256,2	504,2	1999
254	1,366,41	1,806,7	2000
(602,3)	2,024,48	1,698,7	2001
(497,3)	2,152,83	1,949,11	2002
(339,739)	2,536,1	2,542,17	2003
(279,466)	3,586,18	3,777,75	2004
(1,932,542)	5,945,99	4,824,28	2005
(2,416,930)	7,104,69	5,656,568	2006
103,793	8,775,457	8,879,250	2007
2,318,964	9,3151,540	11,670,504	2008
(1,433,813)	9,690,918	8,257,105	2009
1,359,510	10,044,770	11,404,280	2010
957,572	9,235,860	9,688,841	2011
(5,163,819)	9,230,318	3,367,657	2012
(5,128,336)	9,918,068	4,789,732	2013
(4,861,090)	9,211,300	4,350,210	2014
(6,339,642)	9,508,652	3,169,011	2015
(2,567,890)	4,064,519	1,496,626	2016

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي

شهدت هذه الفترة تارجحاً في الميزان التجاري بين عجز وفائض، اذ نجد ان حركة الصادرات في عام 1996م بلغت (620) [1]مليون دولار وانخفضت عامي 1977م و1988م حيث بلغت (594.2) و(595.7)مليون دولار على التوالي ويعزى ذلك أن الصادرات كانت تعتمد على الصادرات غير البترولية من المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، كما نجد أن حركة الواردات في هذه الفترة منذ عام 1996م الى عام 1998م بالمقارنة بالصادرات في حالة تزايد مستمر اذ نجدها بمبالغ (150404) و(1579) و(1924) مليون دولار على التوالي للاعوام 1996م، 1997،م 1998م . وتعزي هذه الزيادة المتكررة والمستمرة بسبب إستيراد الأليات والمعدات التي تعمل في مجال البترول واستيراد الموارد البترولية. اما حركة الصادرات من العام 1990م للعام 2005م شهدت هذه الفترة زيادة مستمرة في عائدات الصادر عدا العام 2001م وذلك لانخفاض الصادرات غير البترولية،واذ نجد العائد من الصادرات للاعوام 1999م ،2001م،2002م،2003م،2004م،2005م على التوالي مبالغ(780.10) ،(1806.7)، (1698.7)،(1949.1)،(2524.2)،(3,777.8) مليون دولار ملاحظة التطور والزيادة المستمرة للصادرات في الفترة المذكورة سببها الرئيسي هو دخول البترول في الصادرات السودانية عدا صادرات 2001م ويعزى ذلك الى ايقاف استيراد المواشي السودانية من قبل الدول الرئيسية المستوردة لها وذلك بسبب انتشار حمى الوادي المتصدع والذي بدوره أدى الى تدني حصيلة الصادرات غير البترولية بذلك انخفاض العائد من صادرات اللحوم المصدرة لنفس السبب اعلاه لنفس العام.مع الملاحظة في ان عام 2005م شهد انخفاض في الصادرات غير البترولية ويعزى ذلك الى انخفاض عائد السمسم في 2004م بنسبة 34% وذلك بسبب انخفاض متوسط الاسعار الخارجية حيث انخفاض

[1] تقرير بنك السودان المركزي 2005 ، ص48

الصادر من (213.34) طن متري الى (154.67) طن متري وذلك للعامين 2004م و2005م . وكذلك ملاحظة الزيادة المستمرة للواردات من العام 1990م الى العام 2006م بصورة مستمرة وتتمثل اهم بنود الصادرات الرئيسية في الالات والمعدات التى تعمل في مجال البترول ووسائل النقل و السلع المصنعة في تلك الفترة وذلك لمقابلة الطفرة التنموية التي شهدتها الدولة بعد استخراج البترول في مجال التنمية الاستثمار. ويلاحظ ارتفاع الواردات في عام 2004م بمبلغ(4075.2) مليون دولار مقارنة بعام 2003م بمبلغ (2881.9) مليون دولار بنسبة زيادة قدرها 81.4.ويعزى ذلك للزيادة في الواردات من الاليات ووسائل النقل والمواد الكيماوية والسلع المصنعة وذلك بسبب فتح الدولة لاستيراد اليات النقل من دون رسوم جمركيه ، وذلك لمقابلة التكديس الذي حدث بموانى الاستيراد من الاليات والموارد المذكوره اعلاه اذ نجد الزيادة في استيراد المعدات بلغت 50% ووسائل النقل بلغت 80% من العام 2003م وهذه النسب الكبيره ادت الى ظهور الفرق الكبير بين عامي 2003م ــ2004م في الواردات. في عام 2006م تحول الموقف الكلي لميزان المدفوعات من فائض قدره (530.5) مليون دولار الى عجز قدره (208.6) مليون دولار .وقد انعكس ذلك[1] سلبا بنفس القدر على الاصول الاحتياطية بالنقد الاجنبي تدفق لدى بنك السودان المركزي ويرجع ذلك الى ارتفاع العجز في الحساب الجاري من (2.769.1) مليون دولار في عام 2006م الي (2.944.3)[1] .

[1] وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، تقرير لجنة معالجة قضايا الصادرات غير البترولية مارس 2006 ص 2

الفصل الرابع

المبحث الاول: التمثيل البياني للمؤشرات و التوصيف الإحصائي للمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: بناء وتوصيف نموذج العوامل المحددة للميزان التجاري في السودان .

المبحث الثالث : مناقشة الفرضيات

المبحث الاول

التمثيل البياني للمؤشرات والتوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

في هذا الفصل سيقوم الباحثون بالتحليل الإقتصادي للمؤشرات الإقتصادية والتي تعتبر هي المحاور المؤثرة علي توازن الميزان التجاري وهي (الصادرات، الواردات، الصادرات البترولية، سعر الصرف).

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الي ثلاث مباحث :

المبحث الاول: التمثيل البياني للمؤشرات و التوصيف الإحصائي للمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: بناء وتوصيف نموذج العوامل المحددة للميزان التجاري في السودان .

المبحث الثالث : مناقشة الفرضيات.

المبحث الاول:التمثيل البياني للمؤشرات والتوصيف الإحصائي للمتغيرات الدراسة.

أولاً : التمثيل البياني للمؤشرات:ـ

1/ سعر الصرف

شكل رقم (1) يوضح سعر الصرف

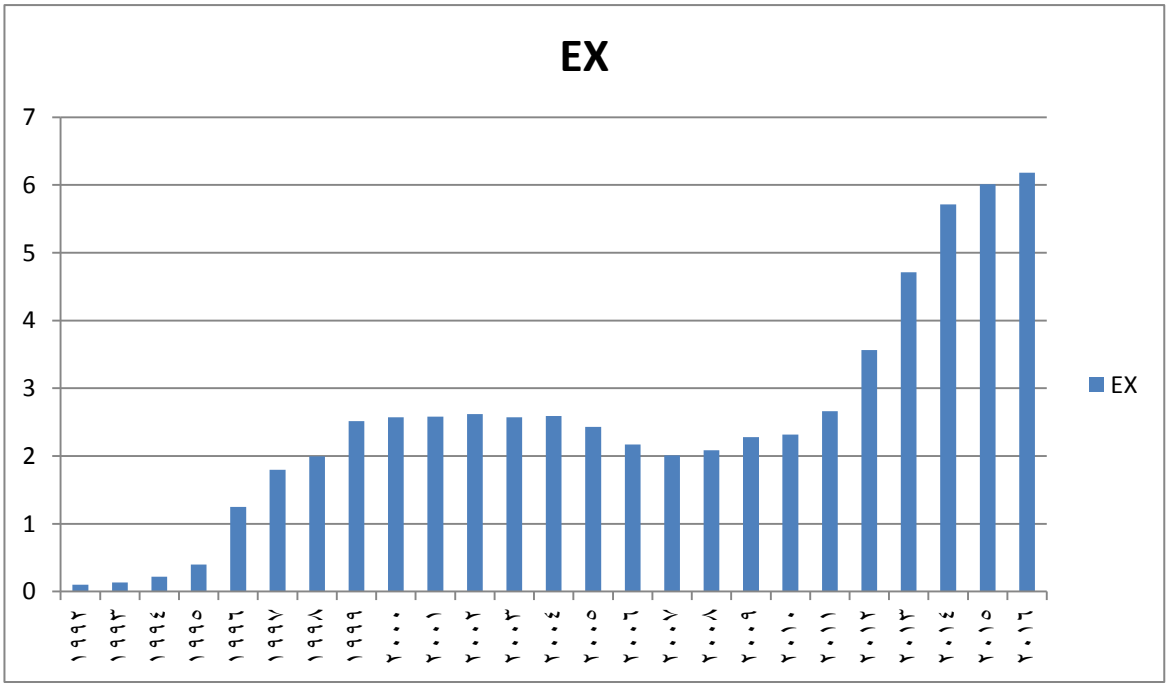

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة

يتضح من الشكل (1) والشكل (2) الإرتفاع المستمر لمتغير سعر الصرف منذ بداية الفترة حيث بلغ سعر الصرف في بداية العام 1992 م (0.01) الي أن وصل الي (6.1) للعام 2016م.

2/الواردات

شكل رقم (2) يوضح الواردات

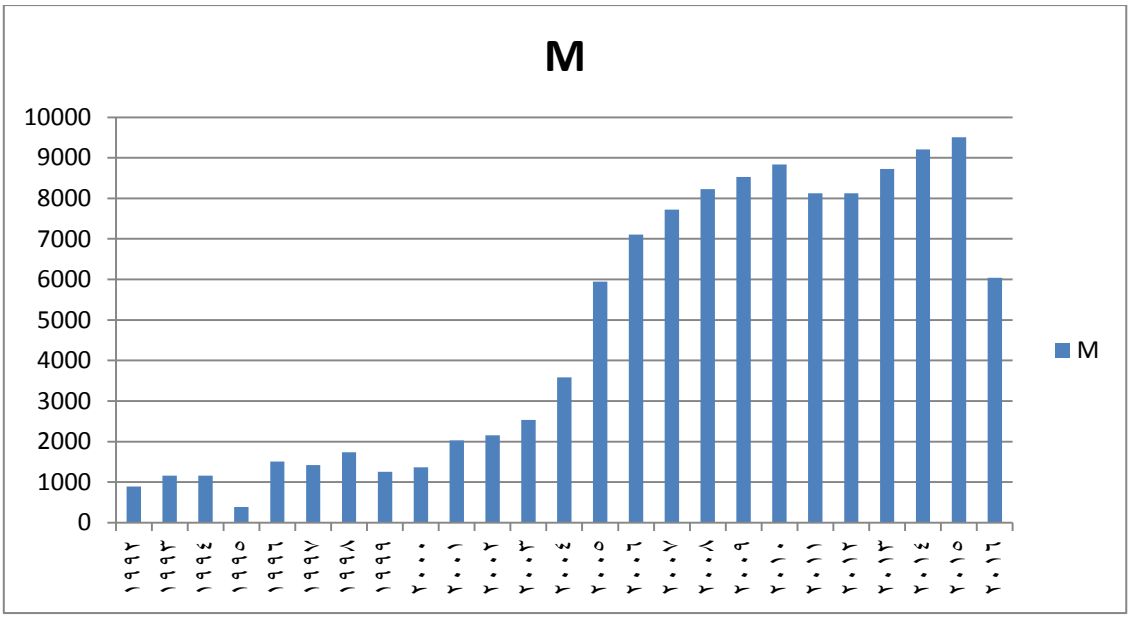

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة

يتضح من الجدول رقم (8) والشكل (3) التذبذب المستمر لمتغير الواردات مابين الإرتفاع والإنخفاض منذ بداية الفترة حيث في بداية العام 1992 م(890) الي أن وصل الي(6041.5) للعام2016 م.

3/الصادرات

شكل رقم (3) يوضح التطورات في الصادرات خلال الفترة (1992-2016 م)

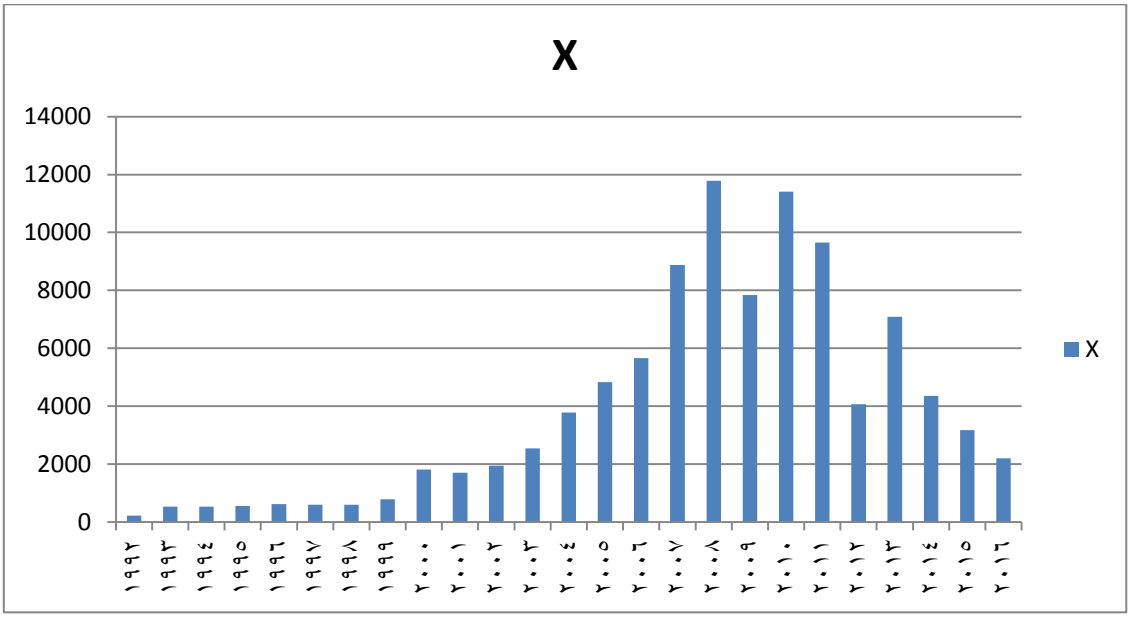

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل (4) التذبذب المستمر لمتغير الصادرات مابين الإرتفاع والإنخفاض منذ بداية الفترة حيث في بداية العام 1992 م (221.1) الي أن وصل الي (2197.9) للعام 2016 م.

4/ الصادرات البترولية

شكل رقم (4) يوضح التطورات في الصادرات البترولية خلال الفترة (1992-2016 م)

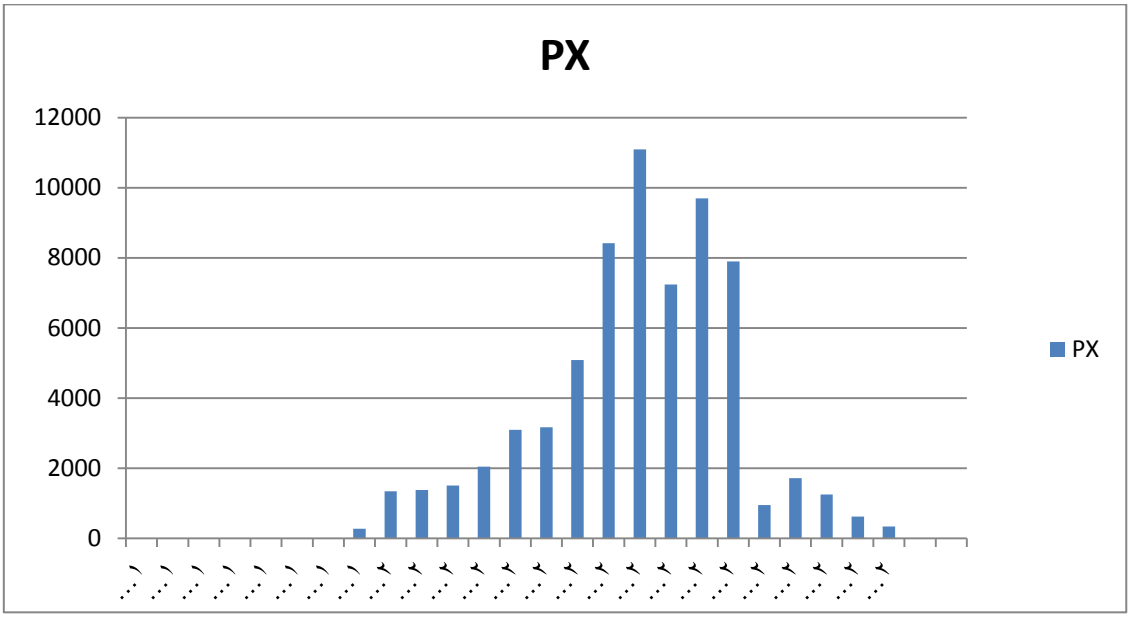

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة

يتضح من الجدول رقم (8) والشكل (3) التذبذب المستمر لمتغير الصادرات البترولية مابين الإرتفاع والإنخفاض علما بان بداية ظهور البترول كانت في العام 1999 الي أن وصل الي (335.5) للعام 2016 م.

5/ الميزان التجاري:

شكل رقم (5) يوضح التطورات في الميزان التجاري خلال الفترة (1992-2016م)

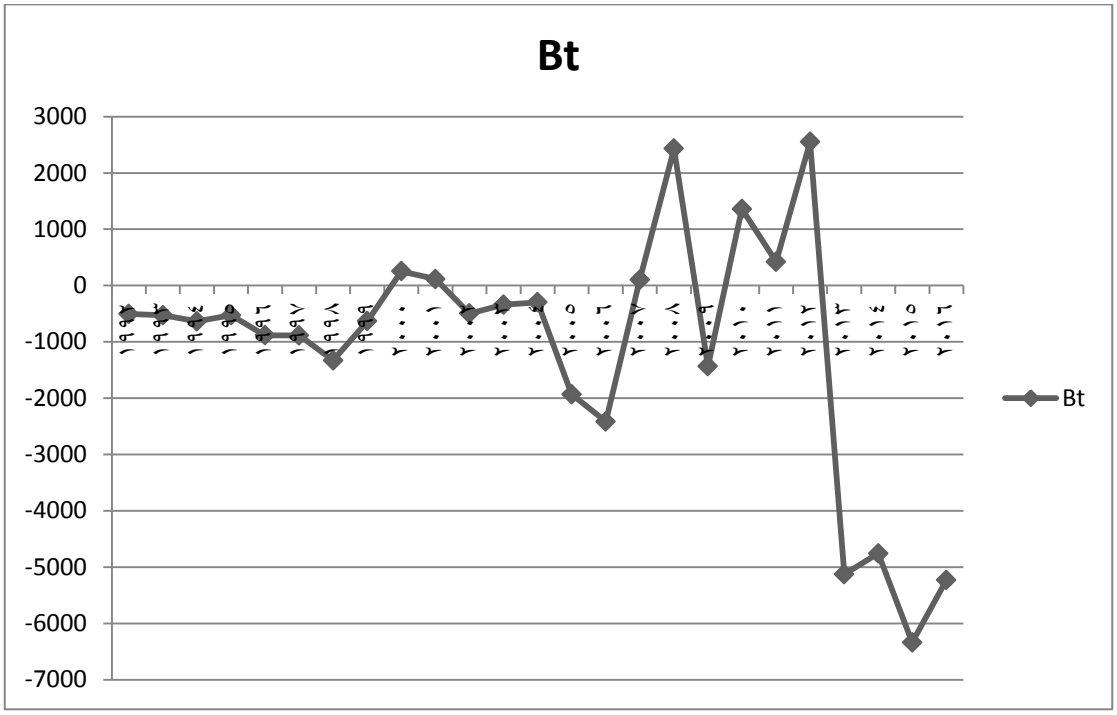

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة

يتضح من الجدول رقم (6) والشكل (4) التذبذب المستمر والحاد لمتغير الميزان التجاري مابين الإرتفاع والانخفاض منذ بداية الفترة حيث في بلغ بداية العام 1992 م (-506) الي أن وصل الي (-5229.8) للعام 2016 م.

ثانياً : التوصيف الإحصائي للمتغيرات:ـ

جدول رقم (4) يوضح نتائج التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	أقل قيمة
الصادرات	1933,216	1526,776	4824.280	221
الواردات	1208,801	390,3074	1732.200	384
سعر الصرف	2,538604	0,820855	6,181500	0,1000
الصادرات غير البترولية	3730,192	3547,421	11094,11	275,9
الميزان التجاري	-1083,082	2223.986	2549,890	6339,600

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة ملحق رقم (1) باستخدام برنامج Eviews

- يتضح من الجدول (1)ان اعلى قيمة لمتغير الصادرات بلغت (4824,2) دولار لهذه الفترة كما ان أقل قيمة يساوي(221) دولار، كما يبلغ متوسط القيم (1933,2) دولار .
- كما يتضح أيضاً من الجدول رقم (2) ان اعلى قيمة لمتغير الوارادات بلغت (1732.2) دولار لهذه الفترة كما ان أقل قيمة يساوي (384) دولار، كما يبلغ متوسط القيم (1208.2) دولار .
- كما يتضح أيضاً من الجدول رقم (1) ان اعلى قيمة لمتغير سعر الصرف بلغ (6.1) جنيه لهذه الفترة كما ان أقل قيمة يساوي (0.1) جنيه، كما يبلغ متوسط القيم (2.5) جنيه .
- كما يتضح أيضاً من الجدول رقم (3) ان اعلى قيمة لمتغير الصادرات البترولية بلغ (11094) دولار لهذه الفترة كما ان أقل قيمة يساوي (275) دولار، كما يبلغ متوسط القيم (3730.1) دولار.
- كما يتضح أيضاً من الجدول رقم (4) ان اعلى قيمة للميزان التجاري بلغت (2549.8) جنيه لهذه الفترة كما ان أقل قيمة يساوي (6339.6) جنيه، كما يبلغ متوسط القيم (-1083.08) جنيه .

المبحث الثاني

تقدير النموذج (الدراسة التطبيقية)

المطلب الأول فحص بيانات النموذج:ـ

إختبارات الاستقرار والسكون:

يتناول هذا المبحث الأسس النظرية والتطبيقية لإختبار بيانات النموذج من خلال إختبارات جذور الوحدة (ديكي فوللر المركب- فيليبس بيرون) لإختبار صفة عدم السكون لبيانات متغيرات النموذج، وتوضيح أهم الطرق التطبيقية المستخدمة لعلاج هذه الصفة، مع الأخذ في الإعتبار إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها وهو ما يطلق عليه التكامل المشترك.

أولاً: مصادر البيانات:

قبل الشروع في عملية إختبارات الإستقرار يجب على الباحث المرور بعملية جمع البيانات وهنا إعتمد الباحث وفقاً لمتطلبات بناء النموذج على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة (1992-2016 م) من مصادر ثانوية ممثلة في الجهات التالية:

- الجهاز المركزي للإحصاء.
- بنك السودان المركزي.
- وزراه المالية.

تعتبر عملية الفحص أولي خطوات التحليل الاولي للبيانات وخاصة اذا كانت بيانات سلاسل زمنية وقد أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية (Nelson , polsser 1982) (stock and Watson 1989) أن أغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها (غير ساكنة) أي انها تحتوي على جذر الوحدة ويؤدي وجود جذر الوحدة الي وجود ارتباط زائف ومشاكل

في التحليل والاستدلال القياسي لذا لابد من إجراء إختبارات استقرار البيانات أو مايسمي بسكون السلاسل الزمنية.

هذه الحتمية جاءت من أن هنالك إفتراض جوهري يقف وراء نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير أن هذه السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية السكون stationary أو كما بلغة جرانجر سلاسل متكاملة من الرتبة صفر ولقد ظل هذا الإختبار يعامل كبديهية حتي منتصف السبيعينات ففي العام 1974 م قام العالمان السويديانNewbold & Granger بتوليد سلاسل زمنية عشوائية غير ساكنة باستخدام أسلوب المحاكاة وهذه السلاسل تعتبر السلاسل المستقلة.

ثانياً : نتائج إختبار إستقرار بيانات الدراسة:

فيما يلي نتائج التطبيق العلمي لإختبارات الاستقرار من عدمه بالتطبيق على بيانات الدراسة (الإنفاق الحكومي، التضخم، البطالة، عرض النقود، معدل النمو، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف ، والميزان التجاري) في الفترة من 1992–2016 م:

أ: إختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller 1981):

نتائج إختبار ديكي فوللر المعدل (Augmented Dickey-Fuller , 1981) بالتطبيق

متغيرات الدراسة:

جدول رقم (5) يوضح نتائج إختبار ديكي فوللر المعدل لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5٪	قيمة ADF	مستوي الاستقرار
الميزان التجاري(Bt)	-3.0038	-3.482418	الفرق الأول
الصادرات(X)	-3.0038	-3.645231	الفرق الاول
الواردات (M)	-3.0038	-4.189135 (PP)*	الفرق الثاني
سعر الصرف (Ex)	-3.0114	-3.510419	الفرق الثاني
الصادرات البترولية (Px)	-3.0114	-5.662532	الفرق الثاني

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة ملحق رقم (1) باستخدام برنامج Eviews

يتضح من الجدول أن قيمة (ADF) لجميع المتغيرات أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل القائل بإستقرار المتغيرات(الميزان التجاري والصادرات) عند الفرق الاول، كما نجد أن قيمة (ADF) للمتغيرات (الواردات، سعر الصرف والصادرات البترولية) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض البديل القائل بإستقرار هذه المتغيرات عند الفرق الثاني عند تطبيق إختبار ديكي فوللر المدمج (المعدل) .(ماعدا الواردات تم تطبيق اختبار فليبس–بيرون PP)

المطلب الثاني : بناء وتقدير النموذج:ـ

سيتم تقدير تأثير كل من سعر الصرف والصادرات والوارادات والصادرات البترولية علي الميزان التجاري .وسيتم قياس هذا الاثر علي قسمين

1/ قياس تاثير كل من(سعر الصرف، الصادرات ، الوارادات) علي الميزان التجاري.

2/ قياس تاثير الصادرات البترولية علي الميزان التجاري.

أولا: نموذج (سعر الصرف، الصادرات ، الواردات) دالة الميزان التجاري (Bt) ؛f (Ex,X,M)

أ/تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإقتصادي:-

جدول رقم (6)

نتائج التقييم الإقتصادي للنموذج الأول وتأثيره علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الإقتصادي
الثابت	211.8605	تتفق مع النظرية الإقتصادية
سعر الصرف	329.0982-	تتفق مع النظرية الإقتصادية
الصادرات	0.672452	تتفق مع النظرية الإقتصادية
الواردات	0.651046-	تتفق مع النظرية الإقتصادية

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-view

نتائج التقدير:-

يبين الجدول رقم (6) نتائج التقدير لمعادلة أثر كل من سعر الصرف والواردات والصادرات علي الميزان التجاري وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7) نتائج تقدير دالة سعر الصرف والواردات والصادرات علي الميزان التجاري

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	211.8605	540.1275	0.392242	0.6992
M	0.672452	0.246710	-2.638911	0.0162
X	-0.651046	0.187366	3.588984	0.0020
EX	-329.0982	299.0535	-1.100466	0.2849

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

R-Squared (R) = 0.61 ^{2}R (Adjusted R-Squared) 0.52

Prob (F.Statistic) : 0.000 F = 7.4

DW: 2

المعادلة المقدرة:

(Bt) =211.8+0.67X-0.65M-329.1Ex

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:-

- إن قيم وإشارات المعالم لنموذج محددات الميزان التجاري تتفق مع النظرية الإقتصادية والدراسة التطبيقية وهذا يعنى إن معالم دالة سياسة الإنفاق الحكومي في السودان وفقا" لبيانات النموذج موضع الدراسة تتفق مع النظرية الإقتصادية، وعليه من المعيار الإقتصادي يتضح ثبوت الفرضية الأولي تؤثر كل من الصادرات والورادات وسعر الصرف علي العجز في

الميزان التجاري حيث توجد علاقة طردية موجبة بين الصادرات والميزان التجاري ، كما توجد علاقة عكسية سالبة بين الواردرات وسعرالصرف والميزان التجاري وهذا يعني توفيق الباحثون في اختيار المتغيرات .

ب/ تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائى:-

جدول رقم (8) :

نتائج التقييم الاحصائى لدالة سعر الصرف والواردات والصادرات علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	0.392242	0.6992	عدم وجود دلالة معنوية
الواردات	-2.638911	0.0162	وجود دلالة معنوية
الصادرات	3.588984	0.0020	وجود دلالة معنوية
سعر الصرف	-1.100466	0.2849	عدم وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

7.4 = F Prob (F.Statistic) :

000.0

R^2=0.52

يتضح من الجدول رقم (8) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الإحصائي ما يلي:ـــ

(أ)- معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول (8) ثبوت معنوية المتغيرات التفسيري في الدالة (الثابت، الصادرات، الواردات) حيث نجد إن مستوى الدلالة للمتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5% ويمكن

توضيح ذلك بصورة أخرى إذا تم مقارنة (t) المحسوبة للمعالم المقدرة مع قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 5% إذ نجدها أكبر من القيمة الجدولية وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية بين المتغيرين المستقلين للنموذج (الصادرات والواردات) والمتغير التابع (الميزان التجاري).

الاّ انه يتضح عدم ثبوت معنوية المتغير المستقل(سعر الصرف) حيث نجد إن مستوى الدلالة للمتغير سعر الصرف أكبر من مستوي المعنوية 5% ويمكن توضيح ذلك بصورة أخرى إذا تم مقارنة (t) المحسوبة للمعالم المقدرة مع قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 5% إذ نجدها أقل من القيمة الجدولية وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل للنموذج (سعر الصرف) والمتغير التابع (الميزان التجاري).

(ب)- معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار Prob (F.Statistic) (0.000) وهى اقل من 0.05 حيث بلغت قيمة (F) للدالة المقدرة (7.4) بمستوى معنوية (0.000) من مما يعني أن النموذج ككل معنوي وان المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي علي المتغير التابع الميزان التجاري.

ج/ تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:-

جدول رقم (9) :

نتائج التقييم القياسي

المشكلة	الإختبار	قيمة الإختبار	التقييم القياسي
الارتباط الخطي	R^2	% 61	لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات
اختلاف التباين	Q-statistic	0.691	لا توجد مشكلة
الارتباط الذاتي	DW	2	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

يتضح من الجدول (9) أن النموذج لايعاني من مشاكل القياس الثلاث وبالتالي توفيق الباحثون في إختيار المتغيرات.

ثانيا" الصادرات البترولية دالة في الميزان التجاري :-

$Px\ {}_1b - {}_0b = (Bt)$

أ/تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإقتصادي:-

جدول رقم (10):

نتائج التقييم الإقتصادي لدالة الصادرات البترولية في الميزان التجاري

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الإقتصادي
الثابت	-2546.403	لا تتفق مع النظرية الإقتصادية
الصادرات البترولية	0.358299	تتفق مع النظرية الإقتصادية

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

نتائج تقدير دالة أثر الصادرات البترولية علي الميزان التجاري:-

يبين الجدول رقم (10) نتائج التقدير الصادرات البترولية علي الميزان التجاري وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11) نتائج تقدير الصادرات البترولية علي الميزان التجاري

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	-2546.403	822.1021	-3.097429	0.0069
Px	0.358299	0.161853	2.213728	0.0417

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

23.R-Squared) = 0 (R 18.Adjusted R-Squared) 0)^{2}R

Prob (F) : 0.04 F =4.9

DW: 1.18

المعادلة المقدرة

(Bt) = -2546.4+0.35Px

يتضح من الجدول رقم (11) ما يلي :-

- إن قيم وإشارات المعالم لنموذج اثر الصادرات البترولية تتفق مع النظرية الإقتصادية والدراسة التطبيقية وهذا يعنى إن معالم دالة الصادرات البترولية في السودان وفقا" لبيانات النموذج موضع الدراسة تتفق مع النظرية الإقتصادية، وعليه من المعيار الإقتصادي يتضح ثبوت الفرضية تؤثر الصادرات البترولية علي الميزان التجاري تأثيراً طردياً وهذا يعني توفيق الباحثون في إختيار متغير الصادرات ضمن الدالة.

ب/ تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائى:-

جدول رقم (12)

نتائج التقييم الإحصائى لدالة الصادرات البترولية علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	-3.097429	0.0006	وجود دلالة معنوية
الصادرات البترولية	2.213728	0.04	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

F = 1.18 Prob (F.Statistic) : 0.04

يتضح من الجدول رقم (12) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الاحصائى ما يلي-:

(أ)- معنوية المعالم المقدرة :-

يتضح من الجدول رقم (12) ثبوت معنوية المتغير التفسيري في الدالة حيث نجد إن مستوى الدلالة للمتغير (الصادرات البترولية) أقل من مستوى المعنوية 5% ويمكن توضيح ذلك بصورة أخرى إذا تم مقارنة t)) المحسوبة للمعالم المقدرة مع قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية 5% إذ نجدها أكبر من القيمة الجدولية وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية بين المتغير المستقل للنموذج (الصادرات البترولية) والمتغير التابع (الميزان التجاري).

(ب)- معنوية النموذج :-

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لإختبار Pro (F.Statistic) (0.04) وهى اقل من 0.05 حيث بلغت قيمة (F) للدالة المقدرة (4.9) بمستوى معنوية (0.04) من مما يعني أن النموذج ككل معنوي وان متغير الصادرات البترولية له تأثير طردي علي الميزان التجاري.

ج/ تقييم النموذج وفقاً للمعيار القياسي:-

جدول رقم (13) :

نتائج التقييم الإحصائي

المشكلة	الإختبار	قيمة الإختبار	التقييم القياسي
الارتباط الخطي	R^2	% 23	لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات
اختلاف التباين	F. Statistic	0.712	لا توجد مشكلة
الارتباط الذاتي	DW	1.18	توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

يتضح من الجدول (13) أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي عدم توفيق الباحثون في إختيار متغير الصادرات البترولية ضمن معادلة منفردة رغم من وجود العلاقة الطردية المعنوية وذلك لضعف قيمة معامل التحديد حيث تؤثر الصادرات البترولية بمقدار 23% علي الميزان التجاري وهو منخفض جدا حيث يجب ان يزيد عن 60% حسب المؤشر القياسي ، الاّ ان ذلك مبرر نتيجة لان الصادرات البترولية هي جزء من الصادرات ولا يمكن تجاهل بقية الصادرات.

استطاع الباحثون تحسين نتائج الاختبارات هذه عند اضافة المتغيرات الاخري وبالتالي يعتبر نموذج الصادرات والواردات والصادرات البترولية افضل نموذج يحدد الميزان التجاري في السودان خلال فترة الدراسة مع إستبعاد سعر الصرف .

المبحث الثالث
مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى:

توجد علاقة طردية ما بين سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني والاختلال في الميزان التجاري:

من خلال التحليل السابق تم تقدير العلاقة ما بين سعر صرف الدولار والاختلال في الميزان التجاري وكانت قيمة المعلمة هي (- 329.0982) ويلاحظ أنها سالبة الإشارة مما يعني وجود علاقة عكسية ما بين سعر صرف الدولار والاختلال في الميزان التجاري وهذا منافي لفرضية في حال أن الاختلال كان عجزاً ومطابقة لفرضية في حال أن الاختلال كان فائضاً ويمكن أن نرجع ذلك إلى أن النموذج اعتمد سعر الصرف الرسمي للدولار الذي هو أقل من ما هو في الواقع و وقيمة المعنوية هي ((0.2849 يلاحظ أيضاً أن قيمة المعلمة أكبر من 0.05 مما يعني عدم معنوية العلاقة وأيضاً يرجع ذلك إلى نفس السبب السابق .

الفرضية الثانية:

توجد علاقة عكسية ما بين الصادرات والاختلال في الميزان التجاري:

يلاحظ من خلال التحليل السابق تم تقدير العلاقة ما بين الصادرات والاختلال في الميزان التجاري وكانت قيمة (3.588984) ويلاحظ أنها موجبة الإشارة مما يعني وجود علاقة طردية ما بين الصادرات والاختلال في الميزان التجاري وهذا منافي لفرضية في حال أن الاختلال كان عجزاً ومطابقة لفرضية في حال أن الاختلال كان فائضاً و قيمة المعنوية هي 0.0162)) يلاحظ أنها أقل من 0.05 مما يعني معنوية العلاقة بين الصادرات والاختلال في الميزان التجاري .

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة طردية ما بين الواردات والاختلال في الميزان التجاري:

يلاحظ من خلال التحليل السابق تم تقدير العلاقة ما بين الواردات والاختلال في الميزان التجاري وكانت قيمة (-0.651046) ويلاحظ أنها سالبة الإشارة مما يعني وجود علاقة عكسية ما بين الواردات والاختلال في الميزان التجاري وهذا منافي لفرضية في حال أن الاختلال كان عجزاً ومطابقة لفرضية في حال أن الاختلال كان فائضاً وقيمة المعلمة هي (0.0020) يلاحظ أنها أقل من 0.05 مما يعني معنوية العلاقة بين الواردات والاختلال في الميزان التجاري .

الفرضية الرابعة :

توجد علاقة علاقة عكسية ما بين الصادرات البترولية والاختلال في الميزان التجاري :

من خلال التحليل السابق تم تقدير العلاقة ما بين سعر صرف الدولار والاختلال في الميزان التجاري وكانت قيمة المعلمة هي (0.358299) ويلاحظ أنها موجبة الإشارة مما يعني وجود علاقة طردية ما بين الصادرات البترولية والاختلال في الميزان التجاري وهذا منافي لفرضية في حال أن الاختلال كان عجزاً ومطابقة لفرضية في حال أن الاختلال كان فائضاً وقيمة المعلمة هي (0.04) لاحظ أنها أقل من 0.05 مما يعني معنوية العلاقة بين الصادرات البترولية والإختلال في الميزان التجاري .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج:

1/ يؤثر سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني سلباً على العجز في الميزان التجاري.

2/ تؤثر الصادرات سلباً على العجز في الميزان التجاري.

3/ تؤثر الواردات إيجاباً على العجز في الميزان التجاري.

4/ تؤثر الصادرات البترولية سلباً على العجز في الميزان التجاري.

التوصيات:

1/ أن يعمل البنك المركزي على تحديد سعر صرف مناسب وتقليل التذبذب فيه.

2/ العمل على زيادة الصادرات وتحديداً صادرات السلع المصنعة بدلاً من تصدير المواد الخام.

3/ تقليل الواردات والتركيز على إستيراد مدخلات الإنتاج.

4/ الإستغلال الأمثل للموارد المحلية وتشجيع الإنتاج المحلي.

التوصيات للدراسات المستقبلية:

يوصي الباحث ببعض الدراسات:

1. دور الصادرات البترولية في تحسين الميزان التجاري .
2. التجارة الخارجية وأثرها في تحسين الميزان التجاري.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

1. سورة الكهف الآية (109).

ثانياً : الكتب باللغة العربية:

1. الطاهر اطرش ، تقلبات البنوك ، الطبعة السادسة ، 2007م ، الجزائر .
2. عابدة عبدالله الامام ــ التسويق الزراعي ــ مواسسة التربية للطباعة والنشر ــ الخرطوم ــ 2001م .
3. عبدالمجيد قدي ، المدخل للسياسات الإقتصادية الكلية ، 2003م .
4. عبدالوهاب محمد عبدالله علي ، اثر سياسات التحرير الاقتصادي علي الميزان التجاري السوداني، 2007م
5. عثمان ابرهيم السيد – الاقتصاد السوداني – (2005م)–السودان – ام درمان دار جامعة القران الكريم للطباعة .
6. محمد العماري ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، دمشق ، 2004 ،
7. محمد درار الخضر اقتصاديات البترول في السودان_ عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاداريه دار النشر المركز الدولي للدرسات والبحوث والتدريب جامعة البحر الاحمر بورتسودان .
8. مني عبدالله احمد ، اثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري 2000 ، ، المكتبة المركزية جامعة الزعيم الازهري ، غير منشورة .
9. وجدي مرغنيي محجوب ، ورشة نفرة الصادرات غير البترولية – اتحاد الغرف التجارية – قاعة الصداقة – الخرطوم – سبتمر 2006م .

ثالثاً: الرسائل والأوراق الجامعية العلمية:

1. ابراهيم محمد اسحاق، اثر التمويل المصرفي لقطاع الصادر على الميزان التجاري السوداني ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة غير منشورة ، 2010م.
2. اشراقة عبد الحليم عثمان ، دراسة تحسين مؤاشرات القطاع الخارجي ، وزارة المالية.
3. دراسة اثر ترقية الصادرات مقابل احلال الواردات علي النشاط الاقتصادي في السودان.
4. دوحه سلمي، اثر تقلبات سعر الصرف علي الميزان التجاري وسبل علاجها، يسكرة الجزائر، العام،2011م.
5. سارة يونس الشيخ ، اثرالسياسات النقدية والتمويلية علي الميزان التجاري ،رسالة غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2008م
6. عبدالجليل هجبيرة ،دراسة اثر تغيرات سعر الصرف علي الميزان التجاري،2011.
7. عبدالعزيز برتة، تقلبات سعر الصرف وانعكاسها علي الميزان التجاري 2014-1999م ،رسالة ماجستير ، منشورة ، الجزائر.
8. عبدالمنعم عبد الجليل البشير ، تحسين مؤشرات القطاع الخارجي ، ، بنك السودان المركزي ، 2004م .
9. قطان الويزة، التجاره الخارجية في قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات رسالة منشورة جامعة البويره الجزائر، 2000م

رابعاً: التقارير:

1. تقارير بنك السودان المركزي من 1992- 2016م.
2. وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، تقرير لجنة معالجة قضايا الصادرات غير البترولية مارس 2006

الملاحق

ملحق رقم (1)

يوضح نتائج التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اكبر قيمة	أقل قيمة
الصادرات	1933.216	1526.776	4824.280	221
الواردات	1208.801	390.3074	1732.200	384
سعر الصرف	2.538604	0.820855	6.181500	0.1000
الصادرات غير البترولية	3730.192	3547.421	11094.11	275.9
الميزان التجاري	1083.082-	2223.986	2549.890	6339.600-

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة ملحق رقم (1) باستخدام برنامج Eviews

ملحق رقم (2)

يوضح نتائج إختبار ديكي فوللر المعدل لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة الحرجة عند مستوي معنوية 5٪	قيمة ADF	مستوي الاستقرار
الميزان التجاري(Bt)	-3.0038	-3.482418	الفرق الأول
الصادرات(X)	-3.0038	-3.645231	الفرق الاول
الواردات (M)	-3.0038	-4.189135 (PP)*	الفرق الثاني
سعر الصرف (Ex)	-3.0114	-3.510419	الفرق الثاني
الصادرات البترولية (Px)	3.0114-	-5.662532	الفرق الثاني

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة ملحق رقم (1) باستخدام برنامج Eview

ملحق رقم (3)

نتائج التقييم الإقتصادي للنموذج الأول وتأثيره علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الإقتصادي
الثابت	211.8605	تتفق مع النظرية الإقتصادية
سعر الصرف	329.0982-	تتفق مع النظرية الإقتصادية
الصادرات	0.672452	تتفق مع النظرية الإقتصادية
الواردات	0.651046-	تتفق مع النظرية الإقتصادية

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (4)

نتائج تقدير دالة سعر الصرف والواردات والصادرات علي الميزان التجاري

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	211.8605	540.1275	0.392242	0.6992
M	0.672452	0.246710	-2.638911	0.0162
X	-0.651046	0.187366	3.588984	0.0020
EX	-329.0982	299.0535	-1.100466	0.2849

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (5)

نتائج التقييم الاحصائى لدالة سعر الصرف والواردات والصادرات علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	0.392242	0.6992	عدم وجود دلالة معنوية
الواردات	-2.638911	0.0162	وجود دلالة معنوية
الصادرات	3.588984	0.0020	وجود دلالة معنوية
سعر الصرف	-1.100466	0.2849	عدم وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

ملحق رقم (6)

نتائج التقييم القياسي

المشكلة	الإختبار	قيمة الإختبار	التقييم القياسي
الارتباط الخطي	R^2	% 61	لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات
اختلاف التباين	Q-statistic	0.691	لا توجد مشكلة
الارتباط الذاتي	DW	2	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق (7)

نتائج التقييم الإقتصادي لدالة الصادرات البترولية في الميزان التجاري

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الإقتصادي
الثابت	-2546.403	لا تتفق مع النظرية الإقتصادية
الصادرات البترولية	0.358299	تتفق مع النظرية الإقتصادية

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (8)

نتائج تقدير الصادرات البترولية علي الميزان التجاري

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	-2546.403	822.1021	-3.097429	0.0069
Px	0.358299	0.161853	2.213728	0.0417

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (9)

نتائج التقييم الاحصائى لدالة الصادرات البترولية علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	-3.097429	0.0006	وجود دلالة معنوية
الصادرات البترولية	2.213728	0.04	وجود دلالة معنوية

ملحق رقم (10)

نتائج التقييم الاحصائى لدالة سعر الصرف والواردات والصادرات علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	0.392242	0.6992	عدم وجود دلالة معنوية
الواردات	-2.638911	0.0162	وجود دلالة معنوية
الصادرات	3.588984	0.0020	وجود دلالة معنوية
سعر الصرف	-1.100466	0.2849	عدم وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

ملحق رقم (11)

نتائج التقييم القياسي

المشكلة	الإختبار	قيمة الإختبار	التقييم القياسي
الارتباط الخطي	R^2	% 61	لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات
اختلاف التباين	Q-statistic	0.691	لا توجد مشكلة
الارتباط الذاتي	DW	2	لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (12)

نتائج التقييم الإقتصادي لدالة الصادرات البترولية في الميزان التجاري

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الإقتصادي
الثابت	-2546.403	لا تتفق مع النظرية الإقتصادية
الصادرات البترولية	0.358299	تتفق مع النظرية الإقتصادية

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (13)

نتائج تقدير الصادرات البترولية علي الميزان التجاري

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	-2546.403	822.1021	-3.097429	0.0069
Px	0.358299	0.161853	2.213728	0.0417

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (14)

نتائج التقييم الاحصائى لدالة الصادرات البترولية علي الميزان التجاري

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	-3.097429	0.0006	وجود دلالة معنوية
الصادرات البترولية	2.213728	0.04	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير

ملحق رقم (15)

نتائج التقييم القياسي

المشكلة	الإختبار	قيمة الإختبار	التقييم القياسي
الارتباط الخطي	R^2	% 23	لا توجد مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات
اختلاف التباين	F. Statistic	0.712	لا توجد مشكلة
الارتباط الذاتي	DW	1.18	توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-views

ملحق رقم (16) سعر الصرف

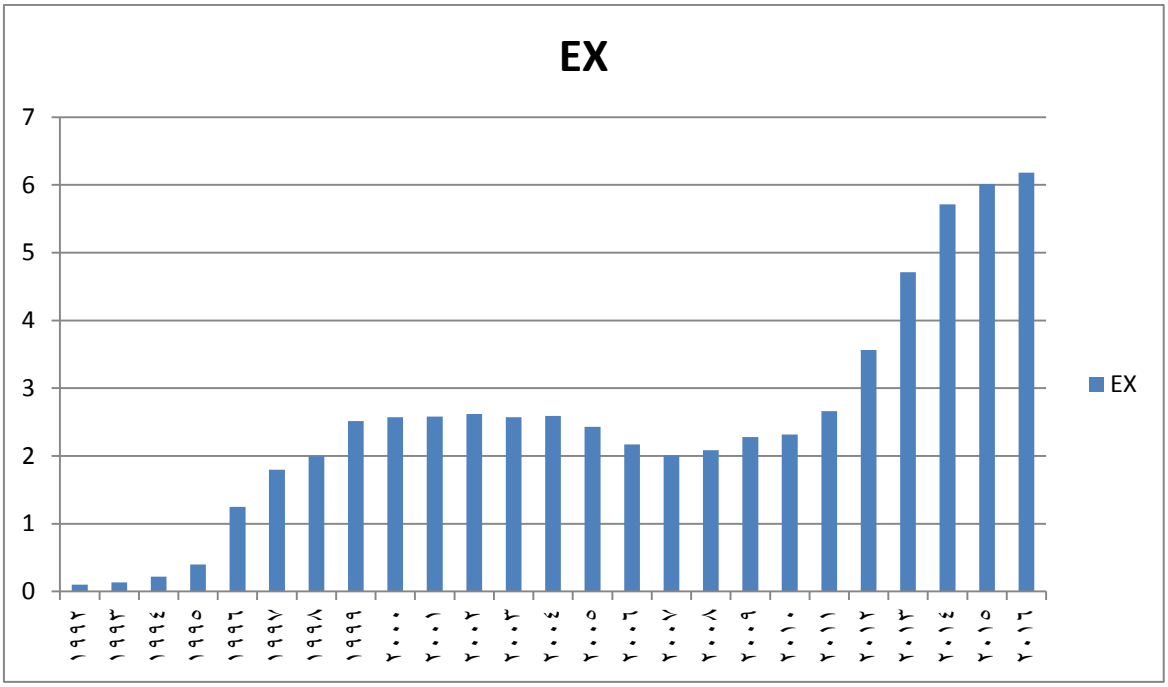

ملحق رقم (17) الصادرات

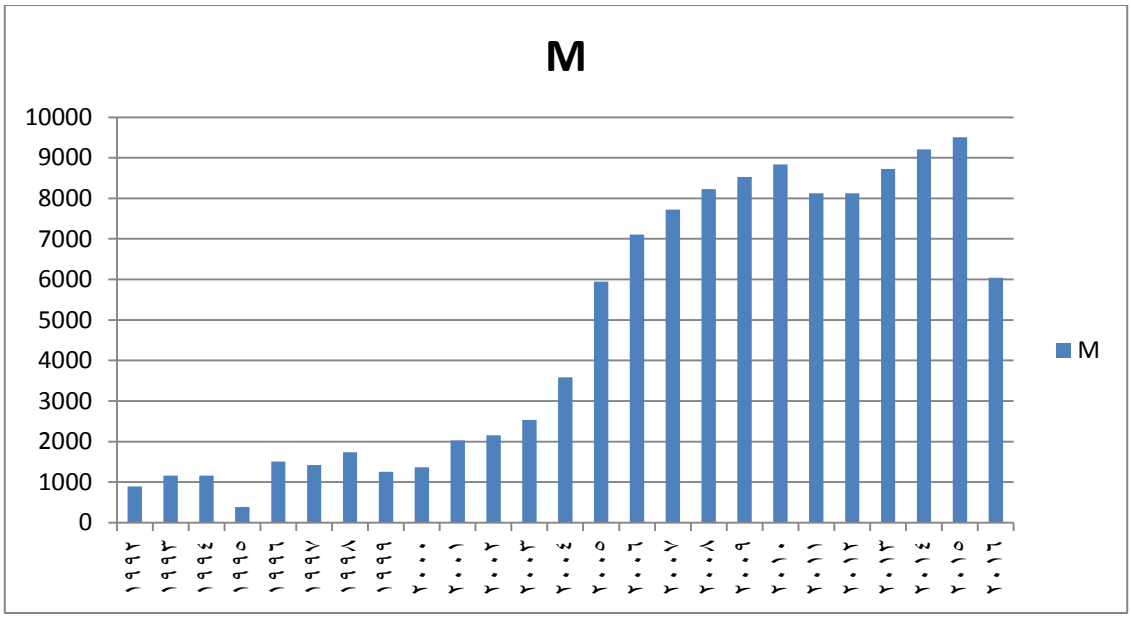

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة

ملحق رقم (18) الواردات

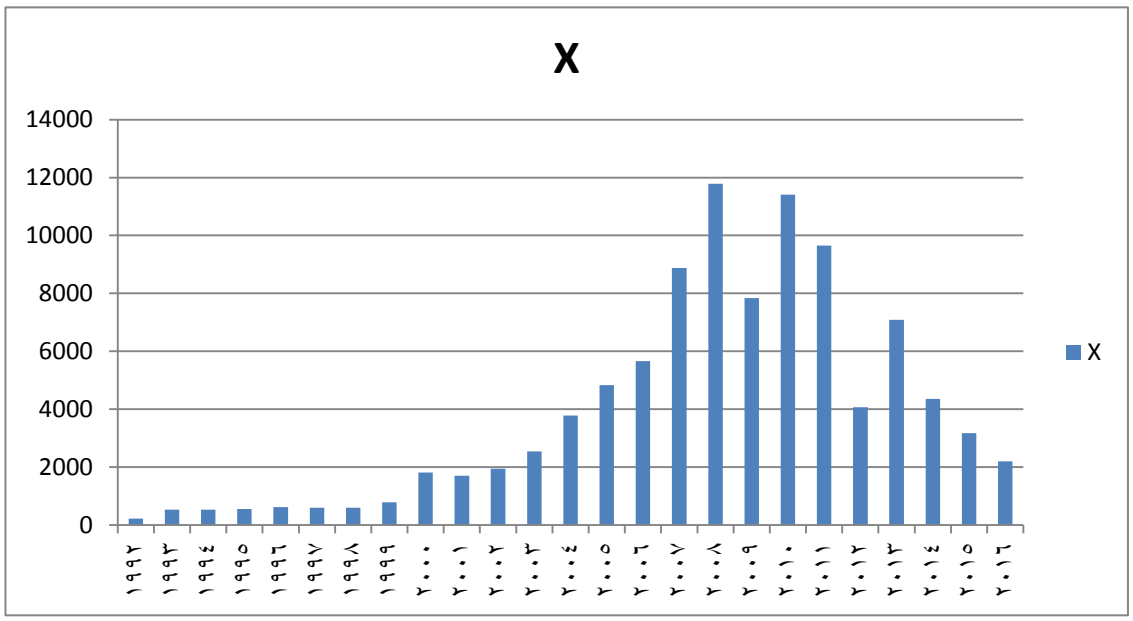

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة

ملحق رقم (19) الميزان التجاري

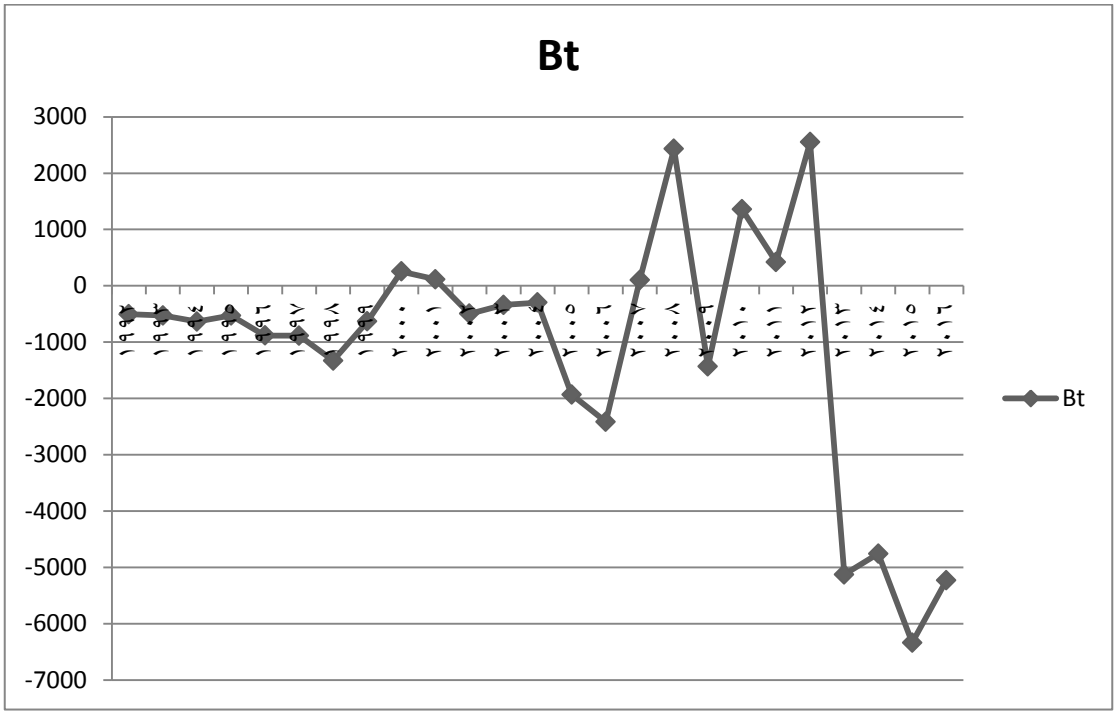

المصدر: اعداد الباحث باستخدام برنامج E-VIEWS من بيانات الدراسة